(بسم الله الرحمن الرحيم)

كلية التربية
المجلة التربوية
***

واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

د. خالد بن محمد حمدان العصيمي
أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المشارك
قسم القيادة والسياسات التعليمية
كلية التربية – جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

المجلة التربوية ـ العدد التاسع والستون ـ يناير ٢٠٢٠م
Print:(ISSN ١٦٨٧-٢٦٤٩) Online:(ISSN ٢٥٣٦-٩٠٩١)

ملخص

.

هدفت الدراسة التعرف على واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن دلالة الفروق بين استجاباتهم وفقاً لبعض المتغيرات. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة تضمنت (٥٠) عبارة موزعة على خمسة مجالات، وبعد التأكد من صدقها وثباتها، طبقت على عينة عشوائية بلغت (٢١٠) عضواً يشكلون (١٨%) من المجتمع الكلي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف متوسط (٣.٣٥). وترتيب مجالاتها تنازلياً: الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية. وجميع درجات ممارسة هذه المجالات متوسطة، عدا الثقافية عالية(٣.٦٦) والتعليمية قريبة جداً من عالية(٣.٤٠). وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(٠.٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها تعزى لنوع الكلية لصالح الكليات النظرية، وللجنس لصالح الذكور، ولسنوات الخبرة لصالح أكثر من ١٠ سنوات. ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها قد تعزى للدرجة العلمية، ولا حول درجة ممارسة المجالين: التعليمية والاجتماعية قد تعزى للجنس، ولا حول درجة ممارسة المجالات: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قد تعزى لسنوات الخبرة.

وتوصي الدراسة بتفعيل ممارسات الشراكة المجتمعية في الجامعة بشكل أكبر، وتدعيم مجالاتها البحثية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الأبحاث التطبيقية والبينية ذات القيمة المضافة، وتنفيذ مبادرات ريادية واستثمارية ذات جدوى اقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، مجالات المشاركة، جامعة الطائف.

The reality of Community Partnership and its Fields Practice in Taif Universityfrom the point of view of the faculty members

Khaled Mohammed H. Alosaimi
Associate Professor of Educational Administration and Planning
Department of Educational Leadership and Policies
College of Education - Taif University – Saudi Arabia

Abstract

The study aimed to determine the reality of community partnership and the degree of practice its fields at Taif University from the point of view of the faculty members, and to explore any statistically significant differences on the degree of practice due to some variables. Using the descriptive analytical approach, a questionnaire consisted of (٥٠) items divided into five domains. After verifying its validity and reliability, it was applied on a random sample of (٢١٠) members representing (١٨%) of the total population. The results of the study revealed that: The reality of community partnership at the University of Taif was moderate in general (٣.٣٥), and its fields arranged as: cultural, educational, social, economic, and research. The degree of practice its fields which were all moderate except the cultural was high (٣.٦٦), and the educational free near high (٣.٤٠). There were statistically significant differences at level (٠.٠١) on the reality of community partnership and the degree of practice its fields due to the college in favor of the theoretical colleges, and to the gender in favor of the male, and to the years of experience in favor of more than ١٠ years. There were no statistically significant differences on the degree of the reality of community partnership and the degree of practice its fields due to the academic rank. And were no significant differences in the educational, social fields due to the gender. And were no significant differences in the cultural, social, and economic fields due to the years of experience.

The study recommends activating the practice of community partnership in all its fields, especially research, social and economic, and conduct applied research to transfer and localization of technology and inter-research to meet the needs of sustainable development, and provide pioneering and investment initiatives in projects and economic events.

Key Word: community partnership, partnership fields, Taif University.

مقدمة:

يتزايد تأثير العوامل المحيطة على المجتمعات؛ بما تحويه من أفراد ونظم ومؤسسات مدنية، وذلك نتيجة كثرة المتغيرات وسرعة تأثيراتها وقوتها، والتي أصبحت تفرض نفسها وتتجاوز القيود عليها، وهذا يتطلب من أي مجتمع سرعة التكيّف معها، وتفعيل التعاون والتكامل فيما بين مكوناته وفق آليات الشراكة المجتمعية، لتحقيق أهداف محددة ومشتركة، وتحصيل العديد من المنافع المتبادلة في كافة المجالات التنموية للمجتمع.

فالشراكة المجتمعية (Community Partnership) عملية ديناميكية يتشارك فيها أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في جميع المجالات، وهي أداة لتحسين مستوى حياة الأفراد تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً، كما أنها ضرورية لحيوية ونمو المجتمعات المحيطة، وأحد المؤشرات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها. وتورد دراستي (جمعة، ٢٠١٢، ٧؛ نصر والقرني، ٢٠١٨، ٧٠٠) عدة تعاريف للشراكة المجتمعية أهمها: تعريف (Barbara & Gwen, ٢٠٠١) بأنها: علاقة تنتج عن أوجه التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة، وتقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم، والتي تتطور مع الوقت من خلال إسهام الأعضاء بالفكر والتمويل والاستشارة والتأثير والجهود التطوعية وكل ما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. وتعريف (Vidal et al., ٢٠٠٢) بأنها: التزام طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى سبل لتبادل المنفعة، فكل طرف يعمل على استثمار ما يملك من إمكانات مثل: المال، الخبرة، الوقت، البيانات، أو السمعة، وفي المقابل يتوقع كل منهما تحقيق منافع مشتركة.

وتخلط بعض الدراسات بين مفهومي الشراكة والمشاركة المجتمعية، بالرغم أن الشراكة المجتمعية أكثر اتساعاً من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المشتركة، كما تعمل الشراكة على توثيق الروابط والتنسيق بين أطراف المجتمع وتنظيماته في جو من التفاهم والتعاون الفعال وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات والأفكار لدرجة قد تصل إلى اندماج الأنشطة وتكاملها وتحقيق الشراكة الكاملة (سليم، ٢٠٠٥، ٣٨). كما أن الشراكة تعتمد على وجود عقد اتفاق بين أطرافها يتقاسمون

فيه الفوائد والمخاطر بنفس الدرجة، بينما المشاركة تعتمد على جهود ومبادرات تطوعية، وقد تكون من طرف واحد دون إلزام أو التزام بعقد محدد بينهم (الأحمد، ٢٠١٦، ٤٤٢).

والشراكة المجتمعية في التعليم تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاعين الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة تعليمية من خلال تفاعل بناء واتصال وتنسيق مستمر؛ للوصول إلى صياغة مقبولة تمثل إطاراً عاماً تحدد فيه الأهداف والمصالح والمسؤوليات المشتركة بشكل متساوي، سواء في الموارد والأدوار أو في الإعداد والتنفيذ والمتابعة للخطط والبرامج التعليمية (سليم، ٢٠٠٥، ٣٧). كما أنها: تعاون مشترك بين أطراف تربوية وأخرين تجمعهم مصالح مشتركة، وبهدف تحقيق التواصل اللغوي والثقافي والحضاري بين الشركاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والمعوقات والمشكلات التي تواجهها هذه الأطراف (الدريج، ٢٠٠٨). كما تعني انفتاح المؤسسة التعليمية أياً كان مستواها على مؤسسات أخرى تربوية أو غير تربوية يوجد بينهما منافع مشتركة، بما يخدم كل منهما الآخر وبدرجة عالية من الندّية، وبما يحقق التوافق والانسجام بينهما (جمعة، ٢٠١٢، ٨).

وترتكز الشراكة بين الجامعة والمجتمع على مبدأ رسالة الفرد نحو مجتمعه والمشاركة في خدمته كواجب وطني تقوم به الجامعة وأساتذتها وطلبتها، بل أن الغاية الحقيقية للجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع المحيط (الدريج، ٢٠٠٨). وكذلك المسؤولية المجتمعية للجامعة لها آثار مهمة على ممارسة وظائفها وعلى علاقات تشاركها مع الآخرين، وذلك في عدة اتجاهات: أولها تجاه المجتمع من حيث العلاقات التعاونية بين مكوناته وخدمته ودعم تنوعه وجودة الحياة، ثم تجاه الحياة الاجتماعية من حيث الفوائد الاقتصادية والتعليم للعمل وتنظيم التغيير الاجتماعي ونقل الثقافة، ثم تجاه المعرفة من حيث توليدها ونشرها وتنمية التفكير الناقد وتنوع الفكر وحل المشكلات، وتجاه طبيعة التعليم العالي من حيث تحقيق المواطنة والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة المدنية للخريجين والمسؤولية الاجتماعية لهم وضمان الوصول الواسع والشامل (Chambers; Gopaul, ٢٠٠٨).

وتأتي الشراكة المجتمعية نتيجة لتفاعل مدروس مع العالم المحيط، يستهدف أربعة مجالات، هي: توجيه أهداف الجامعة وأغراضها وأولوياتها؛ ربط التعليم بالعالم الأوسع؛ الحوار المستمر بين الباحثين والممارسين؛ والمسؤوليات تجاه المجتمع والمواطنين. ويتم ترجمة هذه الأهداف من خلال مشاركة الجامعة في القضايا العامة لتعايش المجتمع والتغيير والعدالة،

وبناء رأس المال المجتمعي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، والممارسات العملية لحل الفجوة بين النظرية والأبحاث التطبيقية المتجذرة أساساً في السياقات المحلية (Bhagwan, ٢٠١٧).

ووفقاً لهذه المبادئ والمسؤوليات والأهداف المشتركة فقد تطورت العلاقة بين الجامعة وبيئتها المحيطة، وامتدت أدوارها خارج أسوارها لتصل خدماتها إلى مختلف القطاعات والفئات والأعمار في المجتمع. كما مرت عملية الشراكة المجتمعية بينهما بعدة مراحل ومبادرات نابعة من مؤسسات التعليم العالي نفسها، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة نماذج تستخدم في التعليم العالي الأمريكي لفائدة المجتمع، وهي: مشاركة المجتمع، ومؤسسة الربط "المرساة"، وأخيراً نموذج التأثير الجماعي (Smith; Pelco; Rooke, ٢٠١٧). وذلك على النحو التالي:

أولاً: مشاركة المجتمع (Community engagement): يمثل تأسيس الحرم الجامعي (Campus Compact) عام ١٩٨٥ بداية التركيز على مشاركة المجتمع المنظم في الجامعة، وقيامها بأنشطة متعددة مثل: تعلّم الخدمة، المشاركة المدنية، الأبحاث المجتمعية والتجريبية، المنح العامة. وتميز ممارساتها بالمعاملة بالمثل وتبادل الأشياء والخدمات بالمنفعة المتبادلة، وليبدأ قادة المجتمع بإنشاء مقاربات مؤسسية للمشاركة (مقابل القسم الأكاديمي)، وتخصيص الجامعات مكاتب مركزية (عمادات) تتولى قيادة وتنسيق المشاركة بشكل مؤسسي، وتقييم وتوثيق أثارها على المجتمع، ومدى تعزيزها مكانة الجامعة من حيث عدد ونوعية التطبيقات العلمية وإنتاج وجلب المعرفة الجديدة، ومدى تأثيرها على نتائج تعلم الطلاب كالاحتفاظ وإكمال الشهادة (Butin; Seider, ٢٠١٢). ومن ثم قامت مؤسسة "كارنجي" بإدراج مشاركة المجتمع، في تصنيفات التعليم العالي عام ٢٠٠٥، وتعريفه بأنه تعاون مؤسسات التعليم العالي ومجتمعاتها الأكبر (المحلية والإقليمية/الحكومية والوطنية والعالمية)، من أجل تبادل منافع المعرفة والموارد في سياق من الشراكة والمعاملة بالمثل (Carnegie, ٢٠٠٦).

وبذلك أصبح مصطلح "مشاركة المجتمع" يطلق على مجموعة واسعة من الأنشطة التي قد لا تلبي التعريف الفني للمفهوم، الأمر الذي شكل تحدياً للجامعات من حيث تحديد مفاهيم المشاركة والبحث الموضوعي والقياس الدقيق لها، وتحديد الأولويات وتقييم تأثير المشاركة على المجتمع. ونتيجة لذلك استجاب مجتمع التعليم العالي عام ٢٠١٠، بعدة طرق يضمن من خلالها أن التعاون بين الجامعة والمجتمع يفيد أصحاب المصلحة من الطرفين، والتي من أهمها: الاستمرار في وضع مشاركة المجتمع كمظلة واسعة، وإعادة صياغتها بأهداف

ومفاهيم أوضح، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة بمنح الشهادات والدرجات، والاستثمار وفق نماذج وأساليب تعود بالنفع على المجتمع (Butin; Seider, ٢٠١٢).

ثانياً: مؤسسة الربط (Anchor institution): ظهر هذا المصطلح عام ٢٠٠٢ بعد استخدامه من قبل "مايكل بورتر" (Porter) في دعوة قادة الجامعات للشراكة وفق خطط استراتيجية لتحفيز التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة، وبأن تتولى هذه المؤسسة عملية الربط بين الجامعة والمجتمع، وتوثيق القدرات الداخلية والخارجية اللازمة، ومساعدة صانع القرار للتوفيق بين الجهود المؤسسية والفردية لتُظهرّ قيمة المجتمع، وجمع البيانات عن احتياجات المجتمع الحقيقية، ومحاذاة الممارسات للوفاء بها وتتبع عمليات تحسينها، وصولاً إلى تحقيق شراكة متبادلة المنافع. وأضافت مؤسسة الربط عدة أنشطة جديدة تقوم بها الجامعة مثل: التوظيف والشراء، التطوير العقاري، الاستثمار المالي، استكشاف وتسويق نتائج الأبحاث، المشاركة في تنفيذ برامج التنمية (Dubb; McKinley; Howard, ٢٠١٣).

وقد تطورت أدوار مؤسسة الربط في الجامعة نتيجة لأن المعاملات التجارية قابلة للقياس الكمي، وأن الأهداف محددة ووفق مؤشرات، وكذلك تقدير القيمة الاجتماعية أصبح أسهل، وبذلك تجاوزت مبادرات الربط قياس البرامج المعزولة والمشاريع البحثية إلى مواءمة الأصول المؤسسية وتحديد توجهاتها المستقبلية، ذلك فيما يعرف بـ "لوحة القيادة" التي تستند على قاعدة بيانات حديثة لاحتياجات وإمكانيات كل من الجامعة والمجتمع، وتحليل محتواها باستخدام نوعين من المقاييس هما: مؤشرات رفاهية المجتمع من الاستثمارات والشراكات، وتقييم جهود المؤسسة لتحسين مؤشرات النمو في المجتمع المحيط (Sladek, ٢٠١٧).

ثالثاً: التأثير الجماعي (Collective impact): ظهر هذا المفهوم عام ٢٠١١ ليمثل عملية منظمة لالتزام الأعضاء الفاعلين من مختلف قطاعات المجتمع بجدول أعمال مشترك لحل مشكلة اجتماعية محددة، وتوسيع نطاقها بشكل مستمر من خلال البرامج والتدخلات المستندة إلى الأبحاث العلمية والتجارب العشوائية للوصول إلى الحلول في بيئة مُسيّطر عليها، وذلك لأن جهود المنظمات الفردية والتأثير المنعزل للبرامج لا تكفي لإظهار قيمة ومعالجة المشكلات الاجتماعية الكبرى والمعقدة، ولذا يتم الدفع بالمبادرات نحو إيجاد حلول لا تأخذ في الاعتبار النظام الذي سيتم فيه تنفيذ الحل ولا الاستراتيجيات المستخدمة للتحسين،

وإنما التركيز على تغيير سلوك أصحاب المصلحة والتأثير فيهم لإحداث التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع (Turner; Merchant; Kania; Martin, ٢٠١٢).

ووفقاً لنموذج التأثير تؤدي الجامعة دور المنظمة الأساس في المجتمع، وتضع برنامج وأجندة المشاركة وفق رؤية وفهم مشترك للمشكلة وطريقة حلها، وأهداف ومؤشرات متفق عليها من قبل الجميع، وتوظيف طرق قياس مشترك للجهود المبذولة ومن خلال المساءلة المتبادلة، وتفعيل استراتيجيات تواصل مستمر لبناء الثقة وتأمين التوجه نحو الهدف، ومواءمة الدوافع والحوافز فيما بينهم وفق أنشطة التعزيز المتبادل ومهام الدعم الأساسية للبرنامج، والتي تتم من خلال: عمليات التيسير، أنظمة البيانات وتحليلها، شبكة الاتصالات، أساليب حل المشكلات، الوظائف الإدارية اللازمة لتنسيق مشاركات متعددة بفعالية، ومن ثم تتوافر الموارد البشرية والمالية لهذه المشاركة بمجرد أن يثبت البرنامج تلبية الاحتياجات المحلية الهامة وإحداث التأثير الجماعي في المجتمع (Kania & Kramer, ٢٠١١).

أما بالنسبة للجامعات الأوروبية، فقد أعادت النظر في دورها وعلاقاتها مع المجتمع ومكوناته المتنوعة، وذلك في ظل الاعتراف العالمي المتزايد بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات نحو النمو الاقتصادي، وبأنها المسؤول المباشر تجاه التنمية المستدامة للمجتمع، وتمخض ذلك في بروز مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات الذي يعني العلاقة بين الجامعة والمجتمع وفق مجموعة محددة من الأنشطة لتكون بدورها متميزة إلى جانب الوظيفة الأولى (التعليم) والثانية (البحث العلمي) للتعليم العالي. وهذه الوظيفة الثالثة أصبحت تمثل الدور الأساس للجامعات العالمية اليوم في ظل الاقتصاد المعرفي، وذلك بالنظر إلى البحث والتطوير كهدف رئيس ومحرك أساس للتقدم التقني والنمو الاقتصادي، والذي يشكل فيه قطاع الخدمات العمود الفقري، ويتزايد معه التأكيد على الدور الريادي للجامعات في بناء القدرات الابتكارية وتوطين التقنية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤). ولذا يمكن اعتبار هذه الوظيفة ضمن مراحل ومبادرات تطوير مفهوم الشراكة بين الجامعات والمجتمعات. وذلك على النحو الآتي:

رابعاً: الوظيفة الثالثة للجامعات (Universities Third Mission): ظهر هذا المفهوم عام ٢٠١٢ خلال مؤتمر الجامعات الأوربية في العاصمة الإيرلندية "دبلن" تحت شعار "الوظيفة الثالثة للجامعات: مؤشرات وممارسات مثلى"، والنظر إليها بأنها مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكانات

الأخرى للجامعات خارج البيئة الأكاديمية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤). ثم توسع هذا المفهوم ليشمل ثلاثة مهام تُشكّل من خلالها الجامعة نفوذها وتزيد من تأثيرها وتطويرها داخل وخارج الجامعة وهي: نقل التقنية والابتكار، التعليم والتدريب المستمر، المشاركة المجتمعية (Curaj et al., ٢٠١٢). ولقد تم تناول الوظيفة الثالثة للجامعات في اتجاهين مختلفين الأول محدود يعني التسويق التجاري لنتائج البحث العلمي الهادف وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية أو تأسيس شركات ناشئة لإنتاجها، والثاني أوسع يعني دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بمحاورها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الشاعري وآخرون، ٢٠١٧، ٧١٣).

ويمكن توضيح الأبعاد الثلاثة للوظيفة الثالثة للجامعات على النحو التالي: (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤، ١٨-٣١)

١. بعد التعليم والتدريب المستمر، هو تعليم مستمر ومتجاوب مع التطورات في حجم المعارف ونوع المهارات، وموجه لأفراد المجتمع بجميع فئاتهم العمرية والاجتماعية بغض النظر عن مستواهم التعليمي، وهو عبارة عن برامج دراسية ومهنية ودورات تدريبية متخصصة في كافة مجالات العمل، وتقدمه الجامعة بمقابل مالي وفقاً لاحتياج وطبيعة مؤسسات المجتمع، أو بالاتفاق مع الأفراد الراغبين، ومن ذلك: التعليم عن بعد، التعليم الإلكتروني ومدى الحياة، الجامعة المفتوحة، الدراسات المسائية، برامج الانتساب، ...الخ. وتمنح الجامعة عليه شهادات تمكّن كل فرد من الحصول على عمل، ولمن هو على رأس العمل أن يتطور مهنياً، وتجعل المتخصص مواكباً للمستجدات في مجاله، بل وأصبح هناك اعترافاً بالخبرة المهنية للفرد بحيث يمكنه من الحصول على شهادة جامعية مقابل رسوم.

٢. بعد نقل التقنية والابتكار، وهو عمل الجامعة المستمر لكي تجعل المعارف والعلوم متاحة للجميع ولتشارك أفراد ومؤسسات المجتمع فيها وتستثمرها لإنتاج معارف جديدة، وتمارسه الجامعة من خلال دعم الباحثين للقيام بأعمال بحثية تطبيقية والتوصل إلى ابتكارات مهمة، وتسهيل إجراءات إعطاء قيمة لنتائج أبحاثهم خارج العالم الأكاديمي، وبشكل يشجع ويدعم تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ومن ذلك إنشاء حاضنات التقنية (مدن التقنية، حدائق البحوث، مراكز التميز، تجمعات صناعية معتمدة على التقنيات الرفيعة)، والتي تقوم بتقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم الإنتاجية، وإعداد

دراسات الجدوى لهم والتسويق وقياس الجودة، والحصول على براءات اختراع، وفتح قنوات اتصال مع مراكز الأبحاث في الشركات الكبرى لمعرفة متطلبات السوق المستقبلية.

٣. بعد المشاركة المجتمعية، وهو توجه الجامعات نحو خدمة المجتمع بالتواصل والانخراط بين فئات المجتمع والمعايشة الواقعية لأوضاعهم، وهذا البعد تمارسه الجامعة من خلال مشاركاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمبادرة بكل كفاءاتها وقدراتها المتوفرة لتطوير المجتمع وزيادة وعيه، وذلك بأن تخرج الجامعة لتقديم الخدمة لأبناء المجتمع بدلاً من انتظار طلب الخدمة، وإجراء البحوث التطبيقية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة ورفاهية المجتمع، وتقديم الاستشارات المتخصصة لأفراده ومؤسساته، والإسهام في برامج التنمية المستدامة بمحاورها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وبهذا العرض لمفهوم الشراكة المجتمعية، والنماذج التطويرية لمجالاته ولأبعاد الوظيفة الثالثة وتطبيقاتها في الجامعات العالمية، تأتي هذه الدراسة امتداداً لما سبقها من دراسات وأدب نظري حول دور الجامعات في الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها، والتي تم تصنيفها في ثلاثة مجالات رئيسة بحسب أبعاد ومهام الوظيفة الثالثة للجامعات، على النحو الآتي:

– مجال التعليم والتدريب المستمر، يجد "المانع" (AlMannie, ٢٠١٥) أن كليات المجتمع في الجامعات السعودية تلبي حاجات المجتمع المحلي وأفراده، واحتياجات سوق العمل السعودي، وذلك بتنظيم دورات تدريبية وفق طلب مؤسسات المجتمع، وتسهل عمليات التسجيل في البرامج التعليمية والتدريبية، ولديها المزيد من المسؤوليات والأدوار لتدريب وتقديم العمال المهرة في القطاعين الخاص والعام وخدمة المجتمع عموماً، ولديها العديد من العقبات في إعدادهم وتأهيلهم بشكل ملائم في ضوء التغيرات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات. وتخلص الحماد (٢٠١٧) إلى أن مجالات الشراكة بين الجامعات والتعليم العام تتمثل في: التنمية المهنية للمعلم والتدريب على رأس العمل، عقد المؤتمرات واللقاءات التربوية وورش العمل ذات الاهتمام بالمعلم، إجراء الدراسات والبحوث التربوية وتوظيفها في حل المشكلات التعليمية والإدارية والإشراف التربوي، وتزويد الطلاب بالكفاءات اللازمة للجامعة واختيار التخصصات. ويضع أبو عز وعيسى (٢٠١٨) استراتيجية مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية، تضمنت عدداً من المبادرات من أبرزها: دورات تدريبية وندوات لمحو الأمية الثقافية، برامج الديبلومات المهنية والتربوية وبرامج التعليم الموازي، تفعيل نادي الإبداع

والابتكار داخل الكليات، التدريب على اختبار قياس واختبارات (TIMMs, PISA, PIRLS)، مبادرة "عمل" لتعريف الخريجين باحتياج سوق العمل، مبادرة "مهنة" لتعريف المؤسسات بمخرجات الجامعة، مبادرة "شارك" لتحفيز القطاع الخاص والجامعات الأهلية على تطوير التعليم. وتجد الجهني (٢٠١٨) أن هناك صعوبات تحدّ من تفعيل الشراكة بين جامعة أم القرى ومنظمات المجتمع المحلي لتنمية رأس المال البشري، تتمثل في ضعف الاتصال والتنسيق والثقة بينهما، حيث تركز الجامعة على الجوانب الإدارية وإعداد البرامج التدريبية والتعليمية، بينما تركز المنظمات على الجوانب السياسية كتوفير التمويل والسير وفق خطط تشغيلية والتنسيق لعقد وإقامة البرامج التدريبية. ووجدت القاسم والنويصر (٢٠١٨) أن برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية لم تعطي المأمول منها في إتاحة القبول العادل لجميع فئات المجتمع وتحقيق الكفاءة ورفع جودة الخدمات وإحداث التنافسية بين المؤسسات الإنتاجية وتلبية احتياجات اقتصاد المعرفة وسوق العولمة، وتقترح آليات تمويلية لهذه البرامج ضمن: استرداد التكلفة، المشاركة في الكلفة، والدعم المالي للأفراد مثل: قروض مشروطة بالدخل، قروض التطوير الوظيفي، عقود رأس المال البشري، وحسابات التعليم الفردية.

– مجال نقل التقنية والابتكار، وضع الثنيان (٢٠٠٨) تصوراً مقترحاً للشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص يقوم على: رسم السياسة العامة للبحث العلمي، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة له وزيادة تمويله، تحسين ودعم مراكز الأبحاث العلمية، تفعيل أساليب الشراكة (كراسي علمية، عقود بحثية، مراكز أبحاث القطاع خاص، حدائق التقنية، حاضنات ومراكز ابتكار وتميز، أودية تكنولوجيا)، تطوير القوانين المنظمة للعمل المشترك، التقويم والمتابعة وفق معايير واضحة ومحددة. وأضاف القحطاني (٢٠٠٨) عدداً من الآليات لتفعيل الشراكة البحثية بينهما وذلك من خلال: تأسيس هيئات استشارية بمختلف المجالات العلمية، بناء نظم معلومات إلكترونية تبرز إمكانات الجامعة، واستغلال المعامل والمرافق الجامعية في مجال الأبحاث والدراسات، توفير إمكانية الاتصال والتواصل مع القطاعات الإنتاجية بشكل سريع وفعال، عقد لقاءات مع قادة القطاع الخاص. ويجد جمعة (٢٠١٢) أن مجالات الشراكة المجتمعية في الجامعات تشمل: نشر ثقافة المعلوماتية، توطين تقنية المعلومات والاتصالات والمساهمة في صنع مجتمع المعرفة، واحتضان الأفكار المبدعة

والمتميزة، دعم وتمويل الدراسات والأبحاث العلمية لإيجاد حلول للمشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، التعاون مع القطاع الإنتاجي لإتاحة الفرص لطلاب وخريجي الجامعات الموهوبين بتطبيق مشاريعهم وأفكارهم البحثية. ويخلص الخليفة (٢٠١٤) إلى مقترح للشراكة المجتمعية في ضوء الجامعة المنتجة يتضمن المجالات التالية: البحوث التعاقدية والدراسات العلمية، تقديم الاستشارات الفنية، الخدمات الإشرافية، الابتكارات العلمية وبراءات الاختراع، المشاريع الإنتاجية، تسويق مخرجات الجامعة المبتكرة، ويورد عدة نماذج لتفعيلها من أهمها: مراكز التميز البحثي، حاضنات وحدائق المعرفة، الكراسي البحثية، مراكز ريادة الأعمال. وتجد الأحمد (٢٠١٦) أن من أبرز القضايا الملائمة لتفعيل مجالات الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية هي: التنمية المستدامة للأفراد والمؤسسات، وتوفير بيئة أكاديمية داعمة للإبداع والتميز، والحصول على المعرفة العملية والتقنيات المستقبلية، وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات قابلة للتسويق، وتبنى ورعاية أفكار ومشاريع ابتكارية تسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

– مجال المشاركة المجتمعية: يجد عامر (٢٠٠٨) أن دور الجامعة في خدمة المجتمع يتمثل في: تحديد المشكلات الاجتماعية وتوجيه الأبحاث العلمية لحلها، إجراء دراسات تطبيقية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية، تشجيع استخدام مرافق ومنشآت الجامعة، إنشاء مجالس استشارية مشتركة وتقديم الاستشارات، دعوة المؤسسات لحضور المؤتمرات والندوات كل في تخصصه، تقديم برامج تأهيلية ودورات تدريبية على المهن والحرف الصناعية، تقديم أفكار جديدة في إدارة الأعمال والمشاريع التجارية، المشاركة في المناسبات الاجتماعية وكافة ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع، تدعيم قيم المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، تنظيم المحاضرات التوعوية ودعم الأعمال الخيرية، المشاركة في المجال التطوعي، وتقديم الدعم والخدمات النوعية للمجتمع. ويخلص السلطان (٢٠٠٨) إلى أن مجالات الشراكة المجتمعية في الجامعات تتمثل في: تقديم الاستشارات والمعلومات الفنية، إجراء البحوث التطبيقية لحل المشكلات، عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات، تقديم برامج تدريب قصيرة الأجل وإعادة التأهيل، تقديم خدمات الإرشاد والتوعية في المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية، تقديم الخدمات الترفيهية المختلفة، إتاحة الإمكانات والمرافق الجامعية للمجتمع، القيام بالنقد الاجتماعي البناء في كافة المجالات. كما وضع نصر والقرني (٢٠١٨) تصوراً

مقترحاً لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية من خلال: التوعية بأهمية الشراكة المجتمعية، الشراكة التعليمية، الشراكة البحثية، الاستشارات العلمية، الخدمة العامة.

– مجال الوظيفة الثالثة للجامعات، عقدت وزارة التعليم العالي (٢٠١٤) ورشة عمل بعنوان "تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية" وحددت هذه الوظيفة بالأدوار المنوطة بالجامعة لحصر احتياجات أفراد ومؤسسات المجتمع ووضع برامج وأنشطة تعليمية لتلبيها، ونشر المعرفة والفكر التربوي والعلمي خارج أسوارها، وإحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة ووحداتها الإنتاجية والاجتماعية، وتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضاياه ومشكلاته. وخلصت إلى أن الجامعات السعودية الناشئة ركزت على التدريس، بينما الجامعات العريقة ما زالت تجمع بين البحث والتدريس، وأن واقع تطبيق الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية وفق أبعادها الثلاثة: في بعد التعليم والتدريب المستمر، قطعت الجامعات السعودية أشواطاً كبيرة من خلال مراكز خدمة المجتمع وكليات الدراسات التطبيقية وعمادات التعليم المستمر وتقدم برامج ودورات تدريبية لكافة أفراد ومؤسسات المجتمع، وتوفر قاعدة معلومات بالمحتوى التعليمي والتدريبي الذي تقدمه وتمنح شهادات معتمدة. وفي بعد نقل التقنية والابتكار، أنشأت بعض الجامعات السعودية العريقة حاضنات للتقنية تتبنى من خلالها الأفكار المبدعة لتحويلها إلى مشاريع تجارية، وتنقل المعارف والتقنيات الجامعية للاستفادة منها، وتسويق مخرجاتها العلمية والتقنية، وعقد اتفاقيات ترخيص للشركات المصنّعة لما لدى الجامعة من ملكيات فكرية وبراءات اختراع، والدخول في تحالفات بحثية. وفي بعد المشاركة المجتمعية، تضم الجامعات السعودية عمادات خدمة المجتمع وكليات المجتمع، ويتم ندب وإعارة أعضاء هيئة التدريس لتقديم خبراتهم ومعارفهم لمؤسسات المجتمع، ويوجد فيها العديد من الكراسي البحثية في العلوم الإنسانية والعلمية التي تخدم المجتمع، ولديها مراكز لريادة الأعمال تسهم في إقامة مشاريع ريادية وخلق فرص عمل لأفراد المجتمع، وهناك عدد من الجمعيات العلمية لتطوير الأنشطة المعرفية وعقد المؤتمرات المتخصصة وإصدار الدوريات العلمية لتبادل الخبرات بين المختصين، كما يوجد فيها معاهد استشارية تقدم خدمات علمية وبحثية وتطويرية. ويجد الشاعري وآخرون (٢٠١٧) أن دور الوظيفة الثالثة للجامعات في تنمية مجتمع واقتصاد المعرفة يتمثل في مجالات: التعليم والتدريب (الثقافي والتقني والمهني)، البحث والتطوير (الأساسي والتطبيقي والبيني)، نقل

المعارف والتقنيات (سلع ومعدات، معرفة وخبرة تقنية، استشارات وتطوير، شراكة صناعية، ملكية فكرية)، الأعمال الريادية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الدراسات السابقة، تخلص الدراسة إلى حصر مفهوم الشراكة المجتمعية للجامعة في مجال خدمة المجتمع بحسب دراسات: (عامر، ٢٠٠٨) (السلطان، ٢٠٠٨) (نصر والقرني، ٢٠١٨). أو في مجال التدريب والتعليم المستمر بحسب دراسات: (AlMannie, ٢٠١٥) (أبو عز وعيسى، ٢٠١٨) (الجهني، ٢٠١٨) (القاسم والنويصر، ٢٠١٨). أو في مجال البحث العلمي والتقنية بحسب دراسات: (الثنيان، ٢٠٠٨) (الخليفة، ٢٠١٤) (الأحمد، ٢٠١٦). ولا توجد دراسة شاملة لمفهوم الشراكة المجتمعية تضم كافة هذه المجالات بحسب علم الباحث.

كما تخلص إلى أن حجم المعوقات والمتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية كبيرة بحسب دراسات: (السلطان، ٢٠٠٨) (الخليفة، ٢٠١٤) (الأحمد، ٢٠١٦)، (القاسم والنويصر، ٢٠١٨)، والتي من أبرزها: غياب الرؤية الواضحة لمفهوم الشراكة المجتمعية وأهدافها ومجالاتها، ضعف التخطيط لبرامج الشراكة المجتمعية وافتقارها للمؤشرات، غياب التنسيق بين كليات ومراكز الجامعة لأنشطة الشراكة المتشابهة، نقص الاعتمادات المالية والموارد البشرية المؤهلة واللازمة، الترتيبات التنظيمية والتشريعية غير الملائمة لتوجه الجامعات نحو مجتمع المعرفة، غياب المعلومات عن الخدمات المتبادلة بين الجامعة والقطاع الخاص، وانتظار الجامعات للقطاع الخاص لطلب الشراكة، كما أن البرامج والدورات التدريبية المقدمة لإعداد وتدريب الموارد البشرية بحاجة إلى مزيد من التطوير بما يلبي احتياجات المجتمع ومؤسساته وسوق العمل، والتركيز على إجراء الأبحاث الأساسية والتطبيقية وطغيان الجانب الأكاديمي عليها، وضعف ربط عمل الجامعة بالبيئة المحيطة.

ومما سبق، تشكّل لدى الباحث الاهتمام بدراسة مفهوم الشراكة المجتمعية والتعرف على ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تطور مفهوم الشراكة المجتمعية في الجامعات وتعددت النماذج التطبيقية له من خلال مفاهيم: مشاركة المجتمع، مؤسسة الربط، التأثير الاجتماعي، والوظيفة الثالثة للجامعات التي

تضم مهام: التعليم والتدريب المستمر، ونقل التقنية والابتكار، والمشاركة المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية)، إضافة إلى تنامي ممارساتها المثلى نتيجة الفوائد المتحققة لهذا المفهوم على الجامعات والمجتمعات والتنمية المستدامة في ظل ما يعرف بالاقتصاد المعرفي.

وبالرغم من أهمية مفهوم الشراكة المجتمعية إلا أنه لم يزل يعتريه نوع من الغموض والتداخل والقصور في الجامعات السعودية، خاصة في المجالات والممارسات المثلى له ومؤشرات قياسه، كما أن مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات غير واضح بالشكل المطلوب وواقع تطبيقه في الجامعات السعودية يتراوح ما بين ضعيف إلى متوسط، إذ نجد أن الجامعات اختُزلت هذه الوظيفة الثالثة في خدمة المجتمع فقط من خلال عقد الدورات والبرامج وإلقاء المحاضرات، مع أنه من المفترض أن تسهم الجامعة في تنمية المجتمع في مناح عديدة (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤، ١٣، ٢٢). كما أن خدمة المجتمع منصوص عليها في رسالة وأهداف معظم الجامعات السعودية إلا أن أدوارها الفعلية تتناقض مع ذلك، وأن برامج الشراكة المجتمعية تأتي دائماً متأخرة في أولويات تلك الجامعات (السلطان، ٢٠٠٨، ٢٥١).

وجامعة الطائف من الجامعات السعودية الناشئة التي تركز على التدريس، وتستهدف أن يكون لها دور قيادي وريادي خارج أسوارها لتنمية المجتمع وإثرائه فكرياً وعلمياً وثقافياً، وإبراز مدينة الطائف وطنياً وإقليمياً ودولياً، وذلك من خلال توثيق علاقتها بالمجتمع والشراكة الفعالة في مختلف مجالات التنمية، وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عنها لدى المجتمع، وتقديم إسهامات فعالة في المناسبات الدينية والوطنية، وفتح أبوابها للمجتمع بإقامة دورات وندوات عمل تنشر العلم والثقافة والارتقاء بوعي أفراده (جامعة الطائف، ٢٠١٨، ٢٢)

وانطلاقاً من هذا التوجه الاستراتيجي لجامعة الطائف، وتناغماً مع توجهات الوزارة نحو تطوير دور الجامعات السعودية في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة ليشمل قياس مدى تطبيق أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات على أرض الواقع من حيث (التعليم والتدريب المستمر، البحث العلمي والابتكار، المشاركة المجتمعية)، وتعزيز الدور التكاملي لكافة هذه الأبعاد في خدمة المجتمع وشؤون البيئة (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤، ٣٦).

وفي حدود علم الباحث فإن تحديد واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف لم تتم دراسته بشكل شامل ويتوافق مع الهدف الاستراتيجي للجامعة في المزج

بين مفاهيم الشراكة والمشاركة، ولذا تم تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟، كما تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما درجة ممارسة مجالات الشراكة المجتمعية (التعليمية، البحثية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية) في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند أي من مستويات الدلالة بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف والتي قد تعزى لمتغيرات: (الجنس، الدرجة العلمية، نوع الكلية، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة: **هدفت الدراسة التعرف على واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند أي من مستويات الدلالة بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف والتي قد تعزى لمتغيرات: (الجنس، الدرجة العلمية، نوع الكلية، سنوات الخبرة).**

أهمية الدراسة:

نظرياً، تثري الدراسة الأدب النظري للتعليم العالي حول الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها: التعليمية والبحثية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفق تنظيم معرفي يتماشى مع العوامل المحيطة بالجامعة، ومع مفهوم الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، وبشكل يوضح هذا المفهوم لدى الجامعات لتواكب التوجهات الحديثة للجامعات العالمية، وتتناغم مع توصيات وزارة التعليم العالي (٢٠١٤)، ومع استراتيجية جامعة الطائف (٢٠١٨-٢٠٢٢).

وتطبيقياً، تُمكّن نتائج الدراسة إدارة الجامعة من ربط مجالات الشراكة المجتمعية بعمليات التحليل البيئي والتخطيط الاستراتيجي بجامعة الطائف، وتحديد نقاط القوة والضعف لدى الجامعة، وإعداد خطط عمل وبرامج زمنية محددة وواضحة، وبشكل يساعد الجامعة على تقديم وتطوير خدمة وبناء شراكات مجتمعية ذات مستوى عال ويمكن قياسها وتقييم آثارها وفقاً لهذه المجالات، وضمان حصول أصحاب المصلحة من الطرفين على الفائدة المتبادلة، وتنسيق وتنظيم مجالات الشراكة المجتمعية بين كليات الجامعة وفقاً لتخصصاتها الأكاديمية،

ومراعاة ذلك عند الإشراف عليها وتطويرها، وبما يحقق رؤية ورسالة وأهداف جامعة الطائف، ويرفع من كفاءتها وفعاليتها، ويضمن الدعم اللازم لها من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته.

مصطلحات الدراسة:

الشراكة المجتمعية: الشراكة في اللغة مأخوذة من المصدر (شرّك) بمعنى مخالطة الشريكين لبعضهما في أمر من الأمور، وترجمة (Partnership) هي: شراكة شريك شركة، أي علاقة بين شركاء في موضوع محدد، وتعني اتفاق شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي (الأحمد، ٢٠١٦، ٤٤١). وفي الاستعمال فإن الشراك هو الشيء الواحد، وقد تكون بمعنى مشاركة، والشراكة تعني أتفاق أو علاقة إيجابية بين كيانين يعترف كل منهما بالآخر وتقوم على التعاون وتبادل المصالح لتحقيق الأهداف المشتركة (سرحان، ٢٠١٤، ٦٤٦).

وهناك عدة تعاريف للشراكة المجتمعية في الجامعات، بأنها: نهج الجامعة لإقامة علاقات متبادلة مخططة ونظامية (مؤسسية) مع المجتمعات، ترتكز على شراكات بحثية هادفة ومستدامة، وتخلق شبكات تعاونية بين المجتمع والجامعة على مستويات متعددة (Barnes et al., ٢٠٠٩, ١٩). وأنها: كل نشاط تعاوني مشترك يتم بين مؤسسات المجتمع المختلفة والجامعات بهدف القيام بمشروع معين (بحثي، استشاري، دورات، ...الخ)، وفق إطار تعاقدي يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك (الخليفة، ٢٠١٤، ١٠١). وأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلاب، طاقم تدريس، إداريين)، ومسؤولياتهم تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع العالم غير الجامعي (المجتمع) وهادف لتنميته المستدامة (Bowers, ٢٠١٧, ٣٨).

وتُعرفّ الدراسة الشراكة المجتمعية إجرائياً بأنها: وظيفة الجامعة من أجل عقد شراكات (تعليمية وبحثية) وإقامة مشاركات مجتمعية (ثقافية واجتماعية واقتصادية) مع المجتمع المحلي، هادفة لتبادل الآراء والأفكار والموارد والخدمات والمنافع المشتركة بينهما. كما تُعرفّ مجالات الشراكة المجتمعية إجرائياً بأنها: كل النشاطات والخدمات التعليمية والبحثية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تتبادلها الجامعة مع المجتمع المحلي. وتدمج الدراسة بين هذه المجالات وأبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات في: مجال الشراكة التعليمية يشمل بعد التعليم والتدريب المستمر، مجال الشراكة البحثية يشمل بعد نقل التقنية والابتكار، مجالات المشاركة

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تشمل بعد المشاركة المجتمعية. ويتم قياس هذه المجالات من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات الواردة تحت كل مجال في الأداة.

حدود الدراسة: **اقتصرت الدراسة موضوعياً على معرفة واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها التالية: (التعليمية، البحثية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية). وطبقت الدراسة الميدانية (الاستبانة) على أعضاء وعضوات هيئة التدريس الذين درجاتهم العلمية أستاذ مساعد فأعلى في الكليات (النظرية والعلمية والطبية) الواقعة بالمقر الرئيس لجامعة الطائف بالحوية، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ (٢٠١٨).**

إجراءات الدراسة

منهجية الدراسة: **استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.**

مجتمع الدراسة وعينتها: **تكون المجتمع من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف الذين يحملون درجة الدكتوراه، والبالغ عددهم (١١٥١) عضواً في المقر الرئيس للجامعة بالحوية فقط وبدون الفروع (جامعة الطائف، ٢٠١٨، ١٠)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة منهم بلغت (٤٠٠) عضو هيئة تدريس استجاب منهم (٢١٠) عضواً يشكلون ما نسبته (١٨.٣ %) من مجتمع الدراسة. وجاءت نتائج توزيع أفراد العينة في الجدول (١):**

جدول(١) توزيع أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف حسب متغيرات الدراسة (ن= ٢١٠)

م	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %	الإجمالي
١	الجنس	ذكور	١٦٧	% ٧٩.٥٢	٢١٠ % ١٠٠
		إناث	٤٣	% ٢٠.٤٨	
٢	الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	١٠٧	% ٥٠.٩٥	
		أستاذ مشارك	٦٥	% ٣٠.٩٥	
		أستاذ	٣٨	% ١٨.١٠	
٣	نوع الكلية	نظرية	١٠٣	% ٤٩.٠٥	
		علمية	٧٤	% ٣٥.٢٤	
		طبية	٣٣	% ١٥.٧١	
٤	سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٦٠	% ٢٨.٥٧	
		من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٢٣	% ٥٨.٥٧	
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	% ١٢.٨٦	

ويتضح من جدول(١)، أن عينة الدراسة تعبر بصدق عن واقع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف من حيث: زيادة عدد الذكور، وزيادة من يحملون درجة أستاذ مساعد ثم

مشارك، وزيادة الذين تخصصاتهم في الكليات النظرية ثم العلمية، وزيادة أعداد ذوي الخبرة المتوسطة (٥-١٠ سنوات)؛ كما أن هذا التوزيع يتوافق مع كون جامعة الطائف ناشئة.

أداة الدراسة: **لتحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة، والاستفادة منها في تطوير أداة (استبانة) لجمع بيانات عن واقع الشراكة المجتمعية ومجالاتها تكونت من (٧٥) عبارة موزعة على خمسة مجالات (أبعاد)، ثم عرضت بصورتها الأولية على (١٣) محكماً من ذوي الخبرة في خدمة المجتمع والمختصين في الإدارة التربوية والقياس والتقويم، وذلك للحكم عليها من حيث: ملاءمة مجالاتها لأغراض الدراسة، والسلامة اللغوية لعباراتها ومدى انتمائها للمجال المراد قياسه، واقتراح أي تعديلات يرونها مناسبة، وتم الأخذ بجميع الملاحظات المتفق عليها، لتتكون أداة الدراسة بصورتها النهائية من (٥٠) عبارة موزعة بالتساوي على مجالات الشراكة الخمسة وهي: (التعليمية، البحثية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية)، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للأداة أو صدق المحكمين.**

صدق وثبات الأداة: طبقت الأداة بصورتها النهائية على عينة استطلاعيه من (٣٠) عضو، وتم حساب معامل ارتباط "بيرسون" (Pearson) بين العبارة ودرجة المجال (اتساق داخلي)، وبين المجال والدرجة الكلية للأداة (صدق بنائي)، وجاءت النتائج كما في الجدول (٢):

جدول(٢) معامل "بيرسون" لارتباط العبارات بالمجال، وارتباط المجالات بالدرجة الكلية للأداة (ن= ٣٠)

الشراكة التعليمية		الشراكة البحثية		المشاركة الثقافية		المشاركة الاجتماعية		المشاركة الاقتصادية	
عبارة	المعامل	عبارة	المعامل	عبارة	المعامل	عبارة	المعامل	عبارة	المعامل
١	٠.٧٦٧	١	٠.٦٦٨	١	٠.٩١٣	١	٠.٧٦٣	١	٠.٦٩٩
٢	٠.٩٠٤	٢	٠.٨٥٦	٢	٠.٦٩٣	٢	٠.٨٣٠	٢	٠.٨٤٧
٣	٠.٧٣٧	٣	٠.٩٠٤	٣	٠.٨٧٠	٣	٠.٩٤٤	٣	٠.٧٨٠
٤	٠.٩٣١	٤	٠.٩٠٨	٤	٠.٩٠١	٤	٠.٦٤٧	٤	٠.٩٢٣
٥	٠.٨٢٨	٥	٠.٨١٨	٥	٠.٩٠٨	٥	٠.٨٧٠	٥	٠.٨٧٧
٦	٠.٧٥١	٦	٠.٧٢١	٦	٠.٩١١	٦	٠.٩٠٠	٦	٠.٨٥٧
٧	٠.٨٣٩	٧	٠.٧٥٩	٧	٠.٦٧٥	٧	٠.٧٩٥	٧	٠.٧٨٥
٨	٠.٩١٨	٨	٠.٧٧٩	٨	٠.٨٠٧	٨	٠.٨١١	٨	٠.٨٩٨
٩	٠.٨٩١	٩	٠.٨٢٤	٩	٠.٧٣٩	٩	٠.٧١١	٩	٠.٨٤١
١٠	٠.٧٤٨	١٠	٠.٦٨٩	١٠	٠.٨٣٩	١٠	٠.٧٦٩	١٠	٠.٧٨٥
٠.٩٦٣		٠.٩١٥		٠.٩٤٧		٠.٩٢١		٠.٩١٨	

ويتضح من جدول(٢) أن جميع عبارات ومجالات الأداة حققت قيم ارتباط عالية ودالة عند (٠.٠١)، أي أن العبارات تتسم بدرجة عالية من الصدق في تمثيل المجال الذي تنتمي له، وأن مجالاتها تقيس فعلاً واقع الشراكة المجتمعية ومجالاتها بدرجة عالية من الصدق.

وبالنسبة لثبات الأداة، تم حساب معامل "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha)، وحققت جميع المجالات والأداة ككل قيم ثبات عالية ودالة عند مستوى (٠.٠١)، أي أن الأداة يمكن الوثوق في نتائجها حول واقع الشراكة المجتمعية ومجالاتها، كما في الجدول (٣):

جدول(٣) معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للمجالات والدرجة الكلية للاستبانة (ن=٣٠)

المجالات	العبارات	معامل الثبات "كرونباخ ألفا"
الشراكة التعليمية	١٠	٠.٩٦٩
الشراكة البحثية	١٠	٠.٩٢٠
المشاركة الثقافية	١٠	٠.٩٤١
المشاركة الاجتماعية	١٠	٠.٩٥٣
المشاركة الاقتصادية	١٠	٠.٩٣٧
الدرجة الكلية للأداة (الشراكة المجتمعية)	٥٠	٠.٩٨٦

تصحيح الأداة:

تمت الاستجابة على الاستبانة بوضع إشارة أمام كل فقرة يحدد المستجيب فيها مدى تطابق مضمون الفقرة مع ما يناسبه وفقاً لتدرج "ليكرت"(Likert) الخماسي: (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) وتقابل الدرجات: (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وتم تفسير واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها وفقاً للمتوسطات الحسابية، وتحديد درجات القطع التالية: منخفضة جداً= (١-١.٨٠)، منخفضة= (١.٨١-٢.٦٠)، متوسطة= (٢.٦١-٣.٤٠)، عالية= (٣.٤١-٤.٢٠)، عالية جداً= (٤.٢١-٥.٠٠).

متغيرات الدراسة: **المتغيرات المستقلة هي: الجنس وفئاته (ذكور، إناث)، والدرجة العلمية وفئاتها (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، ونوع الكلية وفئاتها (نظرية، علمية، طبية)، وسنوات الخبرة وفئاتها (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات). أما المتغير التابع فهو: واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف.**

المعالجات الإحصائية: بعد استكمال الاستجابة على الاستبانة تم معالجة البيانات وفق برنامج الحزم الإحصائية (SPSS v٢١.٠)، واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية لتحديد واقع ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها، واستخدام اختبار "ت"(T-test) لدلالة الفروق بين متغيرين، واختبار "ف"(One Way ANOVA) لدلالة الفروق بين أكثر من متغيرين، واختبار "شيفيه"(Scheffe) لتحديد اتجاه الفروق ولصالح أي من الفئات.

تحليل النتائج وتفسيرها:

للإجابة عن السؤال الرئيس: ما واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟، تم تحليل استجابات أفراد الدراسة على المجالات، وجاءت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (٤):

جدول(٤) واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف مرتبة تنازلياً

م	مجالات ممارسة الشراكة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
٣	المشاركة الثقافية	٣.٦٦	٠.٨٣	عالية	١
١	الشراكة التعليمية	٣.٤٠	٠.٩١	متوسطة	٢
٥	المشاركة الاقتصادية	٣.٣٤	٠.٨٩	متوسطة	٣
٤	المشاركة الاجتماعية	٣.٢٨	٠.٩٥	متوسطة	٤
٢	الشراكة البحثية	٣.٠٧	٠.٧٨	متوسطة	٥
واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف		٣.٣٥	٠.٨٥	متوسط	

يتضح من جدول(٤) أن واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف متوسط (٣.٣٥) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجاء ترتيب ممارسة مجالات الشراكة تنازلياً: الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية، وجميعها بدرجة ممارسة متوسطة، عدا المشاركة الثقافية جاءت بدرجة عالية (٣.٦٦)، وكانت الشراكة التعليمية قريبة جداً من عالية (٣.٤٠).

أي أن واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف ليس بالمستوى المأمول، إذ تركز الجامعة بشكل كبير على مجال المشاركة الثقافية في الفعاليات السنوية التي تزخر بها مدينة الطائف باعتبارها المصيف الأول في المملكة ويقام فيها سنوياً البرامج الصيفية ومهرجان سوق عكاظ الثقافي والورد الطائفي وما يصاحبها من مسابقات وندوات ومحاضرات توعوية، والتي تشارك فيها الجامعة بقوة وتوفر كافة المتطلبات اللازمة لتنفيذها، بل وتعمل الجامعة من خلالها على تعزيز الانتماء والمواطنة والتنوع الثقافي لدى أفراد المجتمع، واستغلال الزخم الإعلامي وقنوات وشبكات التواصل الحديثة المصاحبة لها. كما

تهتم الجامعة بمجال الشراكة التعليمية من خلال تشكيلة واسعة من البرامج التعليمية وإتاحتها على شكل برامج للتعليم المستمر (الانتساب) والدورات التدريبية لأفراد المجتمع بهدف إحلال المعارف والمهارات الجديدة ذات الارتباط باحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وقد قطعت الجامعة في هذا المجال خطوات كبيرة. إضافة إلى بعض الممارسات المتوسطة في مجال المشاركة الاقتصادية ذات العلاقة بالتربية العملية ودعم مدارس التعليم العام، والتوظيف والتشغيل بنظام الساعات، والعضوية في المجالس البلدية وبعض اللجان الاستشارية أو الاشرافية. وكذلك بعض الممارسات في مجال المشاركة الاجتماعية ذات العلاقة بالصحة العامة والخدمات الطبية والأنشطة الرياضية والترفيهية. وفي مجال الشراكة البحثية تقوم الجامعة بدعم إجراء الأبحاث العلمية والدراسات التطبيقية لمنسوبي الجامعة.

وتفسير هذه النتيجة المتوسطة لواقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها، قد يكون أن جامعة الطائف تعتبر نفسها جامعة تعليمية وتركز بشكل أساسي على التدريس، والاهتمام بنشر التعليم والمعرفة والثقافة العامة، ولسهولة عقد المحاضرات واللقاءات البسيطة في قاعة المحاضرات بالجامعة، وتعميم مثل هذه اللقاءات على مشاركاتها الاقتصادية والاجتماعية والبحثية أو الاقتصار عليها، ولذلك جاءت درجة ممارسة هذه المجالات الثلاث متوسطة جداً وأيضاً بسبب قلة المصانع والشركات الكبرى التي تدعم هذه المشاركات في مدينة الطائف.

وتشير هذه النتيجة إلى ضرورة تفعيل ممارسة الشراكة المجتمعية بكافة مجالاتها في جامعة الطائف، وخاصة الشراكة البحثية والاقتصادية مع قطاع الأعمال والإنتاج في مدينة الطائف، والبدء بإنشاء أودية التقنية والتركيز على الآليات والأنشطة المصاحبة لها، وتفعيل عمليات ابتكار المعرفة ونشرها وإنتاج وتوطين التقنية ذات القيمة المضافة، وتأسيس شركات خاصة بالجامعة تمكنها من الاستثمار التجاري لمنتجاتها، والمشاركة في الفعاليات والمشاريع الاقتصادية ذات العائد المالي، وتحفيز منسوبيها للقيام بالأبحاث متداخلة التخصصات فيها، ومن جهة أخرى، تشير هذه النتيجة إلى ضرورة تفعيل المشاركة الاجتماعية في جامعة الطائف من خلال الاهتمام بمشكلات وقضايا المجتمع البيئية والصحية، ودعم إجراء الأبحاث التطبيقية والدراسات المجتمعية والبيئية الموجهة لحل هذه المشكلات وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بكافة قطاعاته وفي كل المجالات، مع الاهتمام أكثر بدعم المؤسسات الخيرية، وتشجيع منسوبيها على القيام بالأعمال التطوعية التي يحتاجها المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة لواقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مع نتائج كل من: دراسة (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤) وجدت أن مستوى الشراكة بين جامعة اليرموك والقطاع الخاص متوسط، وترتيب مجالاتها: البرامج التدريبية والتأهيلية، البحوث العلمية، مشاريع العمل، تقديم الاستشارات العلمية والفنية، الحواضن الإبداعية والإنتاجية. ودراسة (العتيبي، ٢٠١٥) وجدت أن مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة متوسط، وترتيب مجالاتها: الاقتصادية، التعليمية، الإدارية، الصحية، البيئية، الثقافية. ودراسة (العيلة، ٢٠١٧) وجدت أن واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص متوسط، وترتيب مجالاتها: تمويل المشاريع، تقديم الاستشارات المتخصصة، الدعم التعليمي، عقد الندوات والمؤتمرات، التدريب والتعليم المستمر، تسويق الأبحاث والكراسي البحثية. دراسة (الزعبوط، ٢٠١٨) وجدت أن دور الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع متوسط، وترتيب مجالاته: المواطنة الصالحة، الأنشطة الثقافية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية. وبالرغم من الاتفاق مع نتائج هذه الدراسات حول واقع الشراكة المجتمعية، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في ترتيب ممارسة المجالات التي تناولتها تلك الدراسات عن الدراسة الحالية، وذلك بحسب اختلاف مفهوم الشراكة المجتمعية السائد في تلك الجامعات، وأيضاً بسبب تنوع وتعدد تلك المشاركات واختلاف ظروف وطبيعة كل جامعة والإمكانات التي تتوافر لدى كل منها، واختلاف احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحيطة بها.

بينما تختلف هذه النتيجة المتوسطة لواقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أيضاً عن نتائج كل من: دراسة (هللو، ٢٠١٣) وجدت أن دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع ضعيف، وترتيب مجالاته: نشر الثقافة، تقديم الاستشارات، دعم النمو الاقتصادي، تحقيق التقدم المجتمعي، التدريب والتعليم المستمر، دعم وتشجيع الباحثين، ترسيخ قيم الانتماء والمواطنة. ودراسة (الشمري، ٢٠١٦) وجدت أن علاقة جامعة حائل بالمجتمع في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد ضعيفة، وترتيب مجالاتها: سياسات الجامعة تجاه المجتمع، تفاعل الجامعة مع المجتمع، سمعة الجامعة. ودراسة (القيزاني، ٢٠١٧) وجدت أن دور جامعة المرقب الليبية في تنمية المجتمع ضعيف، وترتيب مجالاته: تنمية مفاهيم وقيم المواطنة، والاتصال

بالمجتمع، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية الاجتماعية. ودراسة (الضبياني والعنسي وشداد (٢٠١٨) وجدت أن دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع اليمني ضعيف، وترتيب مجالاته: التدريب والتعليم المستمر، نشر الوعي المجتمعي، البحوث التطبيقية، وتقديم الاستشارات. وقد يكون الاختلاف عن هذه الدراسات بسبب اختلاف البيئة والأوضاع في البلدان التي أجريت فيها تلك الدراسات وهي (غزة وليبيا واليمن)، بينما الاختلاف عن نتيجة دراسة (الشمري) قد يكون بسبب استخدامها أحد معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (الجامعة والمجتمع) والتي تركز على ممارسات تفصيلية وتتطلب أدلة وشواهد عن واقع جامعة حائل.

وكذلك تختلف هذه النتيجة المتوسطة لواقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف عن نتيجة دراسة (السلمي، ٢٠١٧) التي وجدت أن دور جامعة الملك سعود في تنمية المجتمع مرتفع، وترتيب مجالاته: نشر الثقافة، تقديم الاستشارات، دعم النمو الاقتصادي، التقدم المجتمعي. وقد يكون سبب الاختلاف عن هذه النتيجة مكانة جامعة الملك سعود في التصنيفات العالمية وعراقتها المحلية ودورها التنموي في المملكة العربية السعودية.

وللإجابة عن السؤال الأول: ما درجة ممارسة مجالات الشراكة المجتمعية (التعليمية، البحثية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية) في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟، تم تحليل استجابات أفراد الدراسة على عبارات كل مجال وجاءت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجداول (٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) الآتية:

١- مجال الشراكة التعليمية:

جدول(٥) درجة ممارسة الشراكة التعليمية في جامعة الطائف وترتيب عباراتها تنازلياً

م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٣	تقدم الجامعة تشكيلة واسعة من البرامج التعليمية والأنشطة المختلفة.	٤.٢٠	٠.٩١	عالية	١
٥	تؤهل الجامعة أفراد المجتمع بإحلال المعارف والمهارات الجديدة.	٤.٠٨	٠.٨٩	عالية	٢
١	تربط الجامعة الأهداف التعليمية باحتياجات ومشكلات المجتمع.	٣.٨٧	٠.٨٥	عالية	٣
٢	تطور الجامعة البرامج والمقررات وفقاً لمتطلبات سوق العمل.	٣.٧٩	٠.٨٩	عالية	٤
٧	تدرب الجامعة طلابها على خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية.	٣.٧١	٠.٨٦	عالية	٥
٤	تطبق الجامعة طرق تدريس حديثة في التعليم والتدريب المستمر.	٣.٦٤	٠,٨٥	عالية	٦
١٠	تتيح الجامعة تعليم إلكتروني لأفراد المجتمع في كل وقت ومكان.	٣.٢٣	٠.٨٢	متوسطة	٧
٨	تشارك الجامعة خرجيها في تطوير خطط وبرامج الدراسة والأنشطة.	٢.٨٥	٠.٨٢	متوسطة	٨
٦	تقدم الجامعة منح دراسية لمن يقومون بأعمال تطوعية في المجتمع.	٢.٤٢	٠.٩٥	منخفضة	٩
٩	تمنح الجامعة شهادات معتمدة للإنجازات المتميزة والخبرات العملية.	٢.٢١	٠.٩٧	منخفضة	١٠
درجة ممارسة الشراكة التعليمية		٣.٤٠	٠.٩١	متوسطة	

يتضح من جدول(٥) أن درجة ممارسة الشراكة التعليمية في جامعة الطائف متوسطة (٣.٤٠)، وهي درجة ممارسة قريبة جداً من عالية، إذ تقدم الجامعة تشكيلة واسعة من البرامج التعليمية والتدريبية، حيث يوجد فيها أكثر من ٦٠ قسماً أكاديمياً، كما توجد كلية للمجتمع فيها قسمين أكاديمية برامجها ذات ارتباط كبير بسوق العمل، وتقدم عمادة الدراسات المساندة عدداً من المقررات العامة والاختيارية ذات ارتباط وثيق بالمهارات الحياتية والجامعية، وكذلك عمادة الدراسات العليا تقدم برامج في درجتي الدبلوم والماجستير بلغت أكثر من ٣٠ برنامجاً، ومعظم هذه البرامج التي تقدمها الجامعة متاحة لأفراد ومؤسسات المجتمع، ويمكنهم الالتحاق بها تعليمياً أو تدريبياً والتزود بالمعارف والمهارات الجديدة التي تحتويها وهي جاهزة لتأهيلهم بشكل مناسب، كما أن أهدافها التعليمية مرتبطة باحتياجات ومشكلات

المجتمع، وتعمل الجامعة على تطويرها باستمرار وفقاً لمتطلبات سوق العمل وذلك تحت إشراف عمادة التطوير الجامعي وعمادة خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، كما يتم تقديمها وفق طرق تدريس حديثة وتقنيات التعليم الإلكتروني "البلاك بورد" لتحقيق الاستفادة الكاملة من العملية التعليمية والتدريبية بالتعاون مع عمادة التعليم الإلكتروني وتقنية المعلومات في الجامعة، إضافة إلى ذلك تقوم الجامعة بتعليم وتدريب طلابها المنتظمين على خدمة المجتمع وممارسة المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال المحتوى المناسب ضمن المقررات العامة والاختيارية بالأقسام العلمية. وكل هذه البرامج التعليمية قد تفسر النتيجة القريبة جداً من عالية، كما أن جامعة الطائف تعتبر نفسها جامعة تعليمية وتركز جهودها في هذا المجال.

إلا أن النتيجة المتوسطة للشراكة التعليمية تشير إلى ضرورة أن تعترف جامعة الطائف بالخبرات المهنية والإنجازات العملية المتميزة التي يقوم بها أفراد المجتمع وتمنح شهادات معتمدة مقابلها، وأن تتوسع الجامعة في عملية القبول والتسجيل في برامج التعليم والتدريب المستمر من خلال المنح الدراسية للأفراد المتميزين والذين لديهم إنجازات ملموسة ويقومون بأعمال تطوعية غير ربحية في المجتمع، وأن تتشارك الجامعة بشكل أكبر مع الخريجين وأصحاب المصلحة من سوق العمل ومؤسسات المجتمع في عمليات تطوير البرامج والمقررات الدراسية وفي ربط الأنشطة التعليمية والتطبيقية المصاحبة لها وصولاً إلى ضمان جودة نتائج التعلم وملاءمة مخرجاتها للمتطلبات والاحتياجات المختلفة، الأمر الذي سيعود بزيادة عدد الملتحقين بهذه البرامج التعليمية والدورات التدريبية، ومن جهة أخرى، ضرورة أن تستكمل الجامعة توفير بيئة تعليم إلكتروني آمنة ومناسبة للجميع وتلبي احتياجات الأفراد في كل وقت وكل مكان، مع تطوير عناصر العملية التعليمية التي تتم من خلال برنامج "البلاك بورد" وتحفيز الأعضاء على استخدامها بشكل واسع لخدمة المجتمع وتعليم أفراده وتأهيلهم.

وتتفق هذه الدرجة المتوسطة لممارسة الشراكة التعليمية في جامعة الطائف مع نتائج دراسات كل من: (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤) (Almannie,٢٠١٥) (العتيبي، ٢٠١٥) (الجهني، ٢٠١٨) التي وجدت أن دور تلك الجامعات متوسط في تقديم البرامج التعليمية والتدريبية. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (هللو، ٢٠١٣) (العيلة، ٢٠١٧) (القاسم والنويصر، ٢٠١٨) (الضبياني والعنسي وشداد، ٢٠١٨) التي وجدت أن دور تلك الجامعات

ضعيف في الدعم التعليمي والتدريب والتعليم المستمر، وأن مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته في دعم وتمويل برامج التعليم المستمر لا تزال ضعيفة.

٢- مجال الشراكة البحثية:

جدول(٦) درجة ممارسة الشراكة البحثية في جامعة الطائف وترتيب عباراتها تنازلياً

م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٥	لدى الجامعة إدارة مستقلة لتخطيط وتنسيق سياسات البحث العلمي.	٣.٩٨	٠.٩٥	عالية	١
٢	تربط الجامعة عناوين الأبحاث ومساراته بمشكلات واحتياج المجتمع.	٣.٧٥	٠.٩٧	عالية	٢
١	لدى الجامعة قاعدة معلومات شاملة للمراكز والوحدات البحثية فيها.	٣.٦٠	٠.٩٦	عالية	٣
٤	تتبادل الجامعة الخبرات والتجارب حول القضايا الحرجة مع المجتمع.	٣.٣١	٠.٨٨	متوسطة	٤
٧	تشارك الجامعة في وضع حلول علمية لتحديات التنمية المستدامة.	٣.٠٤	٠.٩٤	متوسطة	٥
٣	تدعم الجامعة الأبحاث المجتمعية والكراسي البحثية المتخصصة.	٢.٩٣	٠.٩٢	متوسطة	٦
٨	تطور الجامعة المعرفة وتنشرها وتتبادلها مع مؤسسات المجتمع.	٢.٧٩	٠.٨٩	متوسطة	٧
٦	تنفذ الجامعة أبحاثاً بينية في مختلف المعارف والتخصصات العلمية.	٢.٥٨	٠.٧٩	منخفضة	٨
٩	تربط الجامعة مراكزها البحثية بمراكز الإنتاج المتواجدة في المجتمع.	٢.٤٧	٠.٩٥	منخفضة	٩
١٠	تزود الجامعة الشركات الإنتاجية بنتائج الأبحاث والتقنيات المبتكرة.	٢.٢٥	٠.٩٧	منخفضة	١٠
درجة ممارسة الشراكة البحثية		٣.٠٧	٠.٧٨	متوسطة	

يتضح من جدول(٦) أن درجة ممارسة الشراكة البحثية في جامعة الطائف متوسطة (٣.٠٧)، وهي درجة ليست بالمستوى المطلوب، إذ أن دور الجامعة يجب أن لا يقتصر على التعليم فقط، وإنما يوجد في الجامعة عمادة للبحث العلمي ومركزين للبحوث الاستشارية تتولى تخطيط وتنسيق سياسات البحث العلمي بالجامعة وتربط عناوين الأبحاث ومساراتها بمشكلات واحتياجات المجتمع، وتتوفر فيها قاعدة معلومات عن الوحدات البحثية وملخصات للأبحاث المدعومة يمكن للجميع الاطلاع عليها، كما يوجد في الجامعة كرسي الأبحاث والدراسات التنموية، والتي يتم من خلاله تبادل الخبرات والتجارب المفيدة حول القضايا الحرجة للمجتمع

ووضع حلول علمية لتحديات التنمية المستدامة. وكل هذه الممارسات المتواضعة وعدم التركيز على تفعيل المراكز والكراسي البحثية بالشكل المطلوب وبنفس الاهتمام بالجانب التعليمي، قد تفسر هذه النتيجة المتوسطة للشراكة البحثية.

وهذه النتيجة المتوسطة للشراكة البحثية تشير إلى ضرورة أن تركز جامعة الطائف على نقل وتوطين التقنية والابتكار، وأن تتشارك مع المؤسسات الإنتاجية في إنشاء حاضنة للتقنية ودعمها مادياً وإدارياً بكل ما ييسر مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تقديم الاختراعات وتسجيلها والتفاوض بشأن إنتاجها مع الشركات، وتزويد المسؤولين في المؤسسات الإنتاجية وقادة قطاع الأعمال بنتائج البحث العلمي وبالتطبيقات التي تمتلكها الجامعة للاستفادة منها إنتاجاً وتسويقاً، وربط مراكزها البحثية بمراكز الأبحاث والتطوير الموجودة في مؤسسات الإنتاج الأخرى داخلياً وخارجياً، وإنشاء العديد من كراسي البحث المتخصصة، والعمل أكثر على توليد المعرفة أو تطويرها ونشرها وتبادلها مع المجتمع، وتكثيف تنفيذ الأبحاث البينية متداخلة التخصصات في مختلف مجالات المعرفة، لما لها من نتائج جديدة ومفيدة للعلم والمجتمع معاً ولدورها في وضع حلول علمية للمشكلات البيئية المتعددة المتغيرات والتأثيرات، والمساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، مع زيادة دعم الدراسات التي تركز على تطوير الخدمات المجتمعية، خاصة في هذا العصر الذي يقوم على الاقتصاد المعرفي، وعلى استثمار الأفكار وقطاع الخدمات والتطبيقات المعلوماتية.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة للشراكة البحثية مع نتيجة دراسة (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، التي وجدت أن دور جامعة اليرموك متوسط في القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (هللو، ٢٠١٣)، (العيلة، ٢٠١٧)، (الضبياني والعنسي وشداد، ٢٠١٨)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات ضعيف في توفير الدعم البحثي وإجراء البحوث التطبيقية وتسويق نتائجها وإنشاء الكراسي البحثية.

٣- مجال المشاركة الثقافية:

جدول(٧) درجة ممارسة المشاركة الثقافية في جامعة الطائف وترتيب عباراتها تنازلياً

م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٥	تعقد الجامعة محاضرات وندوات في مواضيع ذات أهمية للمجتمع.	٤.١٨	٠.٩٣	عالية	١
٧	تتيح الجامعة قاعاتها ومرافقها لتنفيذ الأنشطة والمناسبات الثقافية.	٤.٠٣	٠.٩٦	عالية	٢
٤	تعزز الجامعة الانتماء الإيجابي والمواطنة الفعالة لأفراد المجتمع.	٣.٩٢	٠.٨٨	عالية	٣
٢	البيئة الجامعية مفتوحة وتقدر التنوع الثقافي والأصالة والمعاصرة.	٣.٨٢	٠.٨٦	عالية	٤
٦	يوجد متحدث رسمي للجامعة يطلع الإعلام بكل ما يهم المجتمع.	٣.٨٠	٠.٩٠	عالية	٥
٣	ينشر موقع الجامعة برامجها وخدماتها ومناسباتها بشكل حديث.	٣.٦٨	١.٠٥	عالية	٦
١	توعي الجامعة أفراد المجتمع بممارسة الصحة العامة وجودة الحياة.	٣.٥٧	٠.٩٦	عالية	٧
٩	تنشر الجامعة الثقافة المعلوماتية وتعزز الوعي الفكري للمجتمع.	٣.٤٢	٠.٧٩	عالية	٨
٨	تدرس الجامعة نظرة المجتمع لها وتعمل على تحسينها باستمرار.	٣.٢٥	٠.٩٦	متوسطة	٩
١٠	تتشارك الجامعة في إنشاء متاحف (علمية وبيئية وثقافية) للمجتمع.	٢.٩٢	٠.٩٣	متوسطة	١٠
درجة ممارسة المشاركة الثقافية		٣.٦٦	٠.٨٣	عالية	

يتضح من جدول(٧) أن درجة ممارسة المشاركة الثقافية في جامعة الطائف عالية (٣.٦٦) أي أن الجامعة تبذل جهود كبيرة لتقديم المحاضرات وعقد اللقاءات والندوات من قبل المختصين فيها حول مواضيع ومناسبات ذات علاقة بالتثقيف التنفيذي للمجتمع، وتعزيز الانتماء الوطني والمواطنة النشطة لدى أفراد المجتمع، كما أنها تتيح مرافقها للأنشطة والمناسبات الثقافية المختلفة التي تزخر بها مدينة الطائف باعتبارها المصيف الأول في السعودية، وتحفل بمناسبات ثقافية ومهرجانات عديدة كسوق عكاظ والورد الطائفي، إضافة إلى دعمها للبيئة الجامعية المفتوحة والتي تقدر التنوع الثقافي والأصالة والمعاصرة، ووجود متحدث رسمي للجامعة يزود الإعلام بكل ما يهم المجتمع، وتحديث ونشر الموقع الإلكتروني للجامعة لبرامجها وخدماتها ومناسباتها بشكل واضح وجذاب، كما تقدم عمادة شؤون الطلاب بالجامعة العديد من الأنشطة الثقافية والرياضية داخل وخارج الجامعة للطلاب وأفراد المجتمع،

وتوجد بالجامعة جمعية للشعر العربي تقيم العديد من المسابقات الشعرية وتخصص الجوائز المتميزة لها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وبالرغم من هذه النتيجة العالية للمشاركة الثقافية، إلا أنها تشير إلى ضرورة اهتمام جامعة الطائف بإنشاء متاحف جامعية ذات أبعاد وأهداف علمية وبيئية وثقافية في نفس الوقت، وأن تدرس الجامعة نظرة المجتمع لها وأن تعمل على تحسينها باستمرار، مع زيادة دور إعلام الجامعة لإبراز أنشطتها الثقافية وزيادة مشاركة أفراد المجتمع المحلي فيها، وزيادة وعيهم وتعزيز أمنهم الفكري ضد كل ما ينشر عبر الروابط والشبكات المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وأن تعقد الجامعة مسابقات وندوات ومحاضرات توعوية في الأسواق والأماكن المفتوحة لتكون قريبة من عادات وتقاليد الناس والمجتمع بكافة فئاته.

وتتفق هذه النتيجة العالية للمشاركة الثقافية مع نتائج دراسات كل من: (السلمي، ٢٠١٧) (الزعبوط، ٢٠١٨) التي وجدت أن دور تلك الجامعات عالي في نشر الثقافة وتقديم العديد من الأنشطة الثقافية. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (هللو، ٢٠١٣)، (العتيبي، ٢٠١٥)، (القيزاني، ٢٠١٧)، (الضبياني والعنسي وشداد، ٢٠١٨)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات ضعيف في بث الوعي المجتمعي ونشر الثقافة، وأن لديها قصور في تنمية مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة ومفاهيم التواصل مع المجتمع المحيط.

٤- مجال المشاركة الاجتماعية:

جدول(٨) درجة ممارسة المشاركة الاجتماعية في جامعة الطائف وترتيب عباراتها تنازلياً

م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٦	تقوم الجامعة بحملات تطعيم لوقاية المجتمع من الأمراض المعدية.	٣.٨٤	١.١١	عالية	١
٤	تفتح الجامعة عياداتها للمجتمع وتقدم خدمات طبية رفيعة المستوى.	٣.٥٧	١.٠٤	عالية	٢
٥	تُقيم الجامعة مسابقات وأنشطة رياضية وترفيهية لأفراد المجتمع.	٣.٤٦	٠.٩٦	عالية	٣
٣	يلتزم الحرم الجامعي بتطبيق الإجراءات الصحية والعضوية والبيئية.	٣.٣٥	٠.٩٤	متوسطة	٤
١	تشارك الجامعة مجتمعها المحيط الموارد والخدمات بعدالة وإنصاف	٣.٢٢	٠.٨٠	متوسطة	٥
٧	تُشكل الجامعة لجان لدراسة القضايا والاحتياجات البيئية والمجتمعية.	٣.١٠	٠.٨٤	متوسطة	٦
١٠	يلتزم حرم الجامعة بخلوه من التدخين والعادات الضارة بالمجتمع.	٣.٠٣	٠.٩٦	متوسطة	٧
٢	تهتم الجامعة بقضايا المجتمع كالفقر وهدر الموارد والتفكك الأسري.	٢.٩٥	٠.٨٥	متوسطة	٨
٨	تحسن الجامعة استخدام الموارد والخدمات الصديقة للبيئة المحيطة.	٢.٧٣	٠.٨٩	متوسطة	٩
٩	تعزز الجامعة من فرص التطوع وجمع التبرعات للجمعيات الخيرية.	٢.٦٥	٠.٩٥	متوسطة	١٠
درجة ممارسة المشاركة الاجتماعية		٣.٢٨	٠.٩٥	متوسطة	

يتضح من جدول(٨) أن درجة ممارسة المشاركة الاجتماعية في جامعة الطائف متوسطة (٣.٢٨) وهي درجة ليست بالمستوى المطلوب، بالرغم من قيام الجامعة بالرعاية الصحية لأفراد المجتمع وتنفيذ حملات تطعيم عديدة داخل وخارج الجامعة للوقاية من الأمراض المعدية والموسمية، وتفتح عياداتها لتقديم خدمات طبية رفيعة المستوى للمجتمع، والتي يشرف عليها مركز للخدمات الطبية والإدارة الطبية بالجامعة، وتقدم الجامعة برامج وأنشطة ومسابقات رياضية وترفيهية تنشر الوعي الصحي وتعزز الصحة العامة بين أفراد المجتمع، كما توجد عمادة خدمة المجتمع والتنمية المستدامة التي تقدم الموارد المالية اللازمة والخدمات النوعية المناسبة لتنفذ برامج ومبادرات تساهم في حل مشكلات المجتمع التنموية والبيئية بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس في الكليات والأقسام العلمية المختصة.

وهذه النتيجة المتوسطة للمشاركة الاجتماعية تشير إلى ضرورة زيادة انغماس جامعة الطائف في حياة المجتمع المحلي، ومشاركتها في صناعة التغيير الاجتماعي وفق الإجراءات الصحية والبيئية والعضوية السليمة، والقيام بدراسات تحقق التنمية المستدامة في مواضيع الفقر والأمن الغذائي والمائي، وتعالج ظواهر سلبية عن البطالة والإدمان والانحراف والتفكك الأسري، وتقديم حلول علمية لهدر الموارد الطبيعية ومعالجة المشكلات البيئية وتقلبات المناخ، وزيادة جهودها لتعزيز فرص التطوع وجمع التبرعات للمنظمات الخيرية، وأن تُقدم خدماتها وتتيح مواردها للجميع وفق مبادئ الإنصاف والعدالة في محافظة الطائف ومراكزها.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة للمشاركة الاجتماعية مع نتائج دراسات كل من: (العتيبي، ٢٠١٥)، (السلمي، ٢٠١٧)، (الزعبوط، ٢٠١٨)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات متوسط في المشاركة البيئية والصحية والتنمية الاجتماعية والتقدم المجتمعي. بينما تختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسات كل من: (هللو، ٢٠١٣)، (الشمري، ٢٠١٦)، (القيزاني، ٢٠١٧)، (الضبياني والعنسي وشداد، ٢٠١٨)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات ضعيف في تحقيق التقدم والوعي المجتمعي وأن لديها قصور في التفاعل مع قضايا المجتمع.

٥- مجال المشاركة الاقتصادية:

جدول(٩) درجة ممارسة المشاركة الاقتصادية في جامعة الطائف وترتيب عباراتها تنازلياً

م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	تدعم الجامعة مدارس التعليم العام بالخبرات العلمية والمعلمين المؤهلين.	٤.٢٠	٠.٩٧	عالية	١
٧	تتزود الجامعة باحتياجاتها البشرية والمادية من مكونات المجتمع المحيط	٣.٩٧	٠.٩٦	عالية	٢
٨	تشارك الجامعة بفعالية في المجالس البلدية وعضوية اللجان بالمجتمع.	٣.٨٤	٠.٩٧	عالية	٣
١٠	تعد الجامعة تقاريراً سنوية بمنافع الشراكات لكل من الجامعة والمجتمع	٣.٥٨	٠.٨٣	عالية	٤
٢	تشارك الجامعة أفراد المجتمع في مجالس الجامعة ولجانها الاستشارية.	٣.٣٩	٠.٩٤	متوسطة	٥
٦	تستثمر الجامعة في المختصين والخدمات والتجهيزات عالية التقنية لديها	٣.١٢	٠.٨٨	متوسطة	٦
٩	تشارك الجامعة المجتمع في تقييم معايير ضمان جودة عملياتها المختلفة	٣.٠٥	٠.٩١	متوسطة	٧
٨	بالجامعة لجان خدمة مهنية لدعم التوظيف ومواءمة الخريجين للسوق.	٢.٩١	٠.٩٣	متوسطة	٨
٦	تقدم الجامعة مشاريع لريادة الأعمال يمكن الاستفادة منها مالياً وتجارياً.	٢.٧٣	٠.٩٠	متوسطة	٩
٥	تشارك الجامعة في فعاليات ومشاريع اقتصادية مع مؤسسات المجتمع.	٢.٦١	٠.٩٨	منخفضة	١٠
	درجة ممارسة المشاركة الاقتصادية	٣.٣٤	٠.٨٩	متوسطة	

يتضح من جدول(٩) أن درجة ممارسة المشاركة الاقتصادية في جامعة الطائف متوسطة (٣,٣٤)، إذ تقوم الجامعة بتحسين البنية التحتية للتعليم العام والطفولة المبكرة، وتدعيم المدارس بالخبرات التربوية والأفراد من معلمين مؤهلين أو فنيين وإداريين، وأحيانا تسد العجز في بعض التخصصات من خلال طلاب برامج التربية العملية لكليات التربية والطب والعلوم الطبية وإدارة الأعمال والعلوم والحاسبات، كما تتزود الجامعة باحتياجاتها البشرية والمادية من مكونات المجتمع المحيط بها، كما تشارك بفعالية في المجالس البلدية وعضوية لجان المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع، وقد بدأت في إشراك قادة المجتمع في مجالس الجامعة المختلفة وفي بعض اللجان الاستشارية، وتعد تقارير سنوية عن منافع الشراكة للجامعة والمجتمع، ويوجد بالجامعة مركز الابتكار وريادة الأعمال يدعم هذا المجال.

إلا أن هذه النتيجة المتوسطة للمشاركة الاقتصادية تشير إلى ضرورة أن تقوم جامعة الطائف بإعداد دراسات جدوى اقتصادية وتستثمر في إقامة المشاريع التجارية أو المشاركة في فعاليات اقتصادية واستثمارية من خلال المختصين والخدمات والتجهيزات عالية التقنية، وأن تتقدم بمبادرات وأفكار لريادة الأعمال يمكن لأفراد المجتمع استثمارها والاستفادة منها مالياً وتجارياً، وأن تُشكل الجامعة فرق خدمة مهنية لدعم توظيف الخريجين ومواءمة المخرجات الجامعية لمتطلبات سوق العمل، وأن تشارك أفراد ومؤسسات المجتمع في عمليات تقييم المعايير الأكاديمية ولضمان جودة إجراءاتها الداخلية، وتفعيل لجان اقتصادية لتحسين استخدام الموارد والترشيد ومتابعة التسويق والإدارة داخل الجامعة وتحقيق الفائدة الاقتصادية من مصروفاتها، وتكثيف البرامج والأنشطة والتفاعل الإيجابي مع الشركات الصغيرة والناشئة، وبكل ما يساعد على تحسين مستوى المعيشة للأفراد والنمو الاقتصادي في المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة للمشاركة الاقتصادية مع نتائج دراسات كل من: (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، (العتيبي، ٢٠١٥)، (العيلة، ٢٠١٧)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات متوسط في تمويل مشاريع العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (هللو، ٢٠١٣)، (القيزاني، ٢٠١٧)، التي وجدت أن دور تلك الجامعات ضعيف في دعم النمو والتنمية الاقتصادية وفي تقديم الاستشارات المتخصصة.

- وللإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند أي من مستويات الدلالة بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف والتي قد تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، نوع الكلية، سنوات الخبرة) ؟، تم استخدام اختبار "ت"(T-Test) للكشف عن الفروق بين متغيرين، واختبار "ف" تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق بين أكثر من متغيرين، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

١- لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها والتي قد تعزى للجنس، جاءت نتائج اختبار (T-Test) كما في الجدول (١٠):

جدول(١٠) قيم "ت" للفروق حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها وفقاً للجنس

م	مجال الممارسة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١	الشراكة التعليمية	ذكور	١٦٧	٣.٤٨	٠.٩٧	٠.٦٠٣	٠,٨٣١
		أناث	٤٣	٣.٣٨	٠.٩٥		
٢	الشراكة البحثية	ذكور	١٦٧	٣.٥٧	٠.٨٢	٦.٨٤٩	**٠,٠٠٠
		أناث	٤٣	٢.٦٣	٠.٧١		
٣	المشاركة الثقافية	ذكور	١٦٧	٣.٧٩	٠.٧٨	٣.٢٥٨	**٠,٠٠١
		أناث	٤٣	٣.٣٦	٠.٧٢		
٤	المشاركة الاجتماعية	ذكور	١٦٧	٣.٣٧	٠.٨٥	١.٢٣٨	٠.٢٣١
		أناث	٤٣	٣.١٩	٠.٨٣		
٥	المشاركة الاقتصادية	ذكور	١٦٧	٣.٧٥	٠.٧٩	٣.٩٩٩	**٠.٠٠٣
		أناث	٤٣	٣.٢٠	٠.٨٤		
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	ذكور	١٦٧	٣.٦٢	٠.٨٠	٣.٣٣٩	**٠.٠٠١
		أناث	٤٣	٣.١٧	٠.٧٢		

* دالة عند مستوى (٠.٠١) ** دالة عند مستوى (٠.٠٠١)

يتضح من جدول(١٠)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها البحثية والثقافية والاقتصادية تعزى للجنس لصالح الذكور، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بينهم حول درجة ممارسة مجالي الشراكة التعليمية والاجتماعية قد تعزى للجنس. أي أن أعضاء هيئة التدريس الذكور تختلف ملاحظتهم لواقع الشراكة المجتمعية وتختلف تقديراتهم لدرجة ممارسة مجالاتها البحثية والثقافية والاقتصادية عن الإناث، بينما يتفقون جميعاً في تقدير درجة ممارسة المجالين التعليمي والاجتماعي، أي أن متغير الجنس لأعضاء هيئة التدريس يؤثر إحصائياً في الفروق الموجودة بين المتوسطات.

وتفسير هذه الفروق قد يكون أن أعضاء هيئة التدريس (الذكور) لديهم مشاركات مجتمعية أكثر بحكم أنهم أكثر اطلاعاً واتصالاً من الناحية العملية والإدارية بإدارة الجامعة وكذلك تواصلهم الواسع مع أفراد وقطاعات ومؤسسات المجتمع، وذلك بعكس عضوات هيئة التدريس (الإناث) الذين علاقتهن ومشاركتهن محدودة بهذه القطاعات والمؤسسات المجتمعية، الأمر الذي أدى إلى أن ملاحظة وتقدير الذكور لواقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها كانت أكبر من الإناث، وأيضاً يمكن تفسير هذه الفروق في ضوء ثقافة المجتمع إذ أن العادات والتقاليد الاجتماعية قد تحدّ من مشاركة الإناث الكاملة والمباشرة، كما

أن لدى عضوات هيئة التدريس مسؤوليات تجاه البيت والأسرة وتربية الأطفال وهي أمور قد تحدّ من ممارستهن للشراكة المجتمعية وخاصة في المجالات البحثية والثقافية والاقتصادية، ولذلك كانت تقديرات الإناث لدرجة ممارستها أقل من الذكور.

وهذه الفروق تستلزم من إدارة جامعة الطائف أن تأخذ في الاعتبار إبراز ودعم أدوار عضوات هيئة التدريس كباحثات موضوعيات ومبتكرات مبدعات ومثقفات منفتحات ورائدات أعمال طموحات وذلك عند وضع السياسات واعتماد برامج الشراكة المجتمعية للجامعة، وعند اتخاذ القرارات واختيار البدائل بشأن الشراكة البحثية والمشاركات الثقافية والاقتصادية لها، بحيث يتم التركيز على الممارسات والمبادرات المجتمعية التي تبرز دور العضوات بشكل أكبر، وأن تعمل جامعة الطائف من خلال المشاركات الثقافية على تغيير ثقافة المجتمع تجاه مشاركة الإناث وإقامة أمسيات أدبية خاصة بهن تتناول مختلف جوانب الثقافة من قصة وشعر ومسرح وتصاميم وفنون جميلة ...الخ، وفي الشراكة البحثية أن يتم تكليف العضوات القيام بالأبحاث العلمية التي تركز على مجال نقل وتوطين التقنية وإجراء الدراسات المجتمعية التطبيقية، وفي المشاركة الاقتصادية أن يتم تبني المبادرات الريادية النسائية والمشاريع الاقتصادية الخاصة بهن وإقامة مهرجانات تسوّق توعي وتدعم دور الأسرّ المنتجة في تنمية المجتمع وتعزيز قوة العمل النسائية ودعمها بكافة الوسائل والإمكانات.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات كل من: (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، (نصر والقرني، ٢٠١٨)، التي وجدت فروقاً ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها تعزى للجنس ولصالح الذكور. بينما تختلف عن نتيجة دراسة (القيزاني، ٢٠١٧) التي لم تجد فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها في جامعة المرقب الليبية قد تعزى للجنس.

٢- لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها التي قد تعزى للدرجة العلمية، جاءت نتائج اختبار(ANOVA) كما في الجدول(١١):

جدول(١١) قيم "ف" للفروق حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها وفقاً للدرجة العلمية

م	المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١	الشراكة التعليمية	بين المجموعات	٣.٧٧٠	٢	١.٨٨٥	٢.٤٩٧	٠.٦٩٣
		داخل المجموعات	١٥٦.٢٩٩	٢٠٧	٠.٧٥٥		
٢	الشراكة البحثية	بين المجموعات	١.٨٦٨	٢	٠.٩٣٤	١.٦٠٥	٠.٢٩٠
		داخل المجموعات	١٢٠.٤٠٩	٢٠٧	٠.٥٨٢		
٣	المشاركة الثقافية	بين المجموعات	٠.٧١٧	٢	٠.٣٥٩	٠.٦٤٢٠	٠.٣٥٠
		داخل المجموعات	١١٩.٨٢١	٢٠٧	٠.٥٧٩		
٤	المشاركة الاجتماعية	بين المجموعات	٢.١٥٩	٢	١.٠٧٩	١.٤٧٧	٠.١٩٧
		داخل المجموعات	١٥١.٢٦٨	٢٠٧	٠.٧٣١		
٥	المشاركة الاقتصادية	بين المجموعات	٤.٣٥٠	٢	٢.١٧٥	٢.٧٠٥	٠.٧٦٦
		داخل المجموعات	١٦٦.٥٠٥	٢٠٧	٠.٨٠٤		
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	بين المجموعات	١.٦٨٠	٢	٠.٨٤٠	١.١٦٣	٠.١٨٣
		داخل المجموعات	١٤٩.٤٣٧	٢٠٧	٠.٧٢٢		

*** دالة عند مستوى (٠.٠٥) ** دالة عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من جدول(١١)، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند أي من مستويات الدلالة بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها قد تعزى للدرجة العلمية، أي أن أعضاء هيئة التدريس بمختلف درجاتهم العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) متفقين على ملاحظة واقع الشراكة المجتمعية وعلى تقدير درجة ممارسة مجالاتها، وهذا يعني أن متغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس لا يؤثر إحصائياً في الفروق الموجودة بين المتوسطات.

وتفسير هذا الاتفاق قد يكون أن أعضاء هيئة التدريس بمختلف درجاتهم العلمية يؤثرون في المجتمع المحيط ويتأثرون بما فيه من مشاركات مجتمعية تقوم بها الجامعة وفي مختلف المجالات، الأمر الذي أدى إلى اتفاق ملاحظتهم لواقع الشراكة المجتمعية واتفاق تقديراتهم لدرجة ممارسة مجالاتها بغض النظر عن درجاتهم العلمية، كما أن معظم مجالات الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف تركز على التعليم والتدريب المستمر، وعلى المشاركة الثقافية والاقتصادية التي قد لا يكون للدرجة العلمية فرق عند قيام عضو هيئة التدريس بها أو ملاحظتها والحكم عليها، كما أن خدمة المجتمع والمشاركات المجتمعية تعتبر من متطلبات الترقية لأعضاء هيئة التدريس في كافة الدرجات العلمية، ولذا يجتهد الجميع في القيام بها وتقديم مشاركات مجتمعية بغض النظر عن العبء التدريسي لهم.

وهذه النتيجة تستلزم من إدارة الجامعة أن تشارك جميع أعضاء هيئة التدريس ومن مختلف الدرجات العلمية في برامج الشراكة المجتمعية وفي ممارسة مجالاتها المختلفة، وأن يكون هناك خليط متجانس من كافة الدرجات لتقديم ممارسات مجتمعية مثلى، وبحيث يكون تكامل وتعاون بينهم وتوزيع للأدوار في تلك الممارسات بغض النظر عن الدرجة العلمية.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات كل من: (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، (السلمي، ٢٠١٧)، (القيزاني، ٢٠١٧)، التي لم تجد فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها قد تعزى للدرجة العلمية. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (العيلة، ٢٠١٧)، (نصر والقرني، ٢٠١٨)، التي وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها تعزى للدرجة العلمية ولصالح الدرجة العلمية الأعلى (أستاذ ثم أستاذ مشارك).

٣- لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات حول واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها والتي قد تعزى لنوع الكلية، جاءت نتائج اختبار (ANOVA) كما في الجدول (١٢):

جدول(١٢) قيم "ف" للفروق حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها وفقاً لنوع الكلية

م	المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١	الشراكة التعليمية	بين المجموعات	٧.٢٤٣	٢	٣.٦٢١	٥.٠٦٥	**٠.٠٠٨
		داخل المجموعات	١٤٧.٩٤٧	٢٠٧	٠.٧١٥		
٢	الشراكة البحثية	بين المجموعات	٨.٤٦٢	٢	٤.٢٣١	٦.٦٣٢	**٠.٠٠٠
		داخل المجموعات	١٣٢.٠٤٤	٢٠٧	٠.٦٣٨		
٣	المشاركة الثقافية	بين المجموعات	١٥.١٤٥	٢	٧.٥٧٢	١١.٨٨٧	**٠.٠٠٠
		داخل المجموعات	١٣١.٧٧٥	٢٠٧	٠.٦٣٧		
٤	المشاركة الاجتماعية	بين المجموعات	٧.٣٥٠	٢	٣.٦٧٥	٦.٣٦٩	**٠.٠٠٠
		داخل المجموعات	١١٩.٤٢٦	٢٠٧	٠.٥٧٧		
٥	المشاركة الاقتصادية	بين المجموعات	٧.٢٠٢	٢	٣.٦٠١	٥.٤٨١	**٠.٠٠٥
		داخل المجموعات	١٣٥.٨٨٨	٢٠٧	٠.٦٥٧		
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	بين المجموعات	٦.٤٤١	٢	٣.٢٢٠	٥.٣٣١	**٠.٠٠٦
		داخل المجموعات	١٢٤.٩٨٥	٢٠٧	٠.٦٠٤		

*** دالة عند مستوى (٠.٠٥) ** دالة عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من جدول(١٢) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها تعزى لنوع الكلية، أي أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف تختلف ملاحظاتهم لواقع الشراكة المجتمعية وتقديراتهم لدرجة ممارسة مجالاتها بحسب نوع الكلية التي ينتمون لها (نظرية، علمية، طبية) في الجامعة. وهذا يعني أن متغير نوع الكلية التي ينتمي لها أعضاء هيئة التدريس يؤثر إحصائياً في الفروق الموجودة بين المتوسطات.

وتفسير هذه الفروق قد يكون أن جامعة الطائف تقوم بالعديد من الممارسات من أجل تحقيق شراكة فعالة مع المجتمع وفي كافة المجالات التعليمية والبحثية والثقافية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تعدد تخصصات أعضاء هيئة التدريس، وهذا التعدد في التخصصات والتنوع في مجالات الشراكة المجتمعية قد يؤدي إلى اختلاف ملاحظة الشراكة المجتمعية وتقدير درجة ممارسة مجالاتها من قبل أعضاء هيئة التدريس، وأيضاً لاختلاف اهتماماتهم بالنظر إلى الشراكة المجتمعية بحسب مجالاتها ومن زوايا معرفية مختلفة حسب نوع الكلية، حيث يوجد بالجامعة ١٣ كلية والتي تم دمجها لأغراض الدراسة في ٣ مجالات معرفية هي: الكليات النظرية وتتضمن ٥ كليات هي: التربية والآداب والشريعة والأنظمة وإدارة الأعمال وكلية المجتمع، والكليات العلمية ٤ كليات هي: العلوم والحاسبات والهندسة والتصاميم والفنون التطبيقية، والكليات الطبية ٤ كليات هي: الطب والأسنان والصيدلة والعلوم الطبية.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات: (درادكه ومعايعة، ٢٠١٤) (العيلة، ٢٠١٧) التي وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها في تلك الجامعات تعزى لنوع الكلية ولصالح الإنسانية. بينما تختلف عن نتيجة دراسة (السلمي، ٢٠١٧) التي لم تجد فروق دالة إحصائياً بين الأعضاء حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها في جامعة الملك سعود قد تعزى لنوع الكلية.

ولتحديد اتجاه الفروق لصالح أي من الكليات (نظرية، علمية، طبية) في جامعة الطائف، تم استخدام اختبار "شيفيه"(Scheffe)، وجاءت النتائج كما في الجدول (١٣):

جدول(١٣) قيم اختبار "شيفيه" (Scheffe) لاتجاه الفروق بين المتوسطات وفقاً لنوع الكلية

م	المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار (Scheffe)	
						العلمية	الطبية
١	الشراكة التعليمية	النظرية	١٠٣	٣.٥٥	٠.٨٥	*٠.١٩٣	*٠.٢٢٠
		العلمية	٧٤	٣.٢٧	٠.٨١	-	٠.٢٤٨
		الطبية	٣٣	٣.١٢	٠.٨٧		-
٢	الشراكة البحثية	النظرية	١٠٣	٣.١٨	٠.٧٥	*٠.١٨٢	*٠.٢٠١
		العلمية	٧٤	٣.٦١	٠.٨٢	-	٠.٢٣٤
		الطبية	٣٣	٣.٤٥	٠.٨٨		-
٣	المشاركة الثقافية	النظرية	١٠٣	٣.٧٥	٠.٧١	*٠.١٨٢	*٠.٢٠٨
		العلمية	٧٤	٣.٣٨	٠.٧٨	-	*٠.٢٣٤
		الطبية	٣٣	٣.١٠	٠.٨٩		-
٤	المشاركة الاجتماعية	النظرية	١٠٣	٣.٣٦	٠.٧٢	*٠.١٧٣	*٠.١٩٨
		العلمية	٧٤	٣.٥١	٠.٧٥	-	*٠.٢٢٣
		الطبية	٣٣	٣.٧٩	٠.٨٦		-
٥	المشاركة الاقتصادية	النظرية	١٠٣	٣.٦٧	٠.٨٣	*٠.١٨٥	*٠.٢١١
		العلمية	٧٤	٣.٤٣	٠.٧٦	-	**٠.١٩٢
		الطبية	٣٣	٣.٢١	٠.٨٢		-
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	النظرية	١٠٣	٣.٥٦	٠.٧٧	*٠.١٧٧	*٠.٢٠٢
		العلمية	٧٤	٣.٣٤	٠.٧٩	-	**٠.١٨٤
		الطبية	٣٣	٣.١٣	٠.٨٤		-

* مستوى الدلالة (٠.٠١) ** مستوى الدلالة (٠.٠٥)

يتضح من جدول (١٣) أن دلالة الفروق عند مستوى (٠.٠١) حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف كانت بين أعضاء الكليات النظرية من جهة وأعضاء الكليات العلمية والطبية من جهة أخرى، وجاءت الفروق في مجالات الشراكة التعليمية والمشاركة الثقافية والاقتصادية لصالح أعضاء الكليات النظرية، بينما في الشراكة البحثية لصالح أعضاء الكليات العلمية وحول المشاركة الاجتماعية لصالح أعضاء الكليات الطبية، كما يتضح أن هناك فروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كانت بين أعضاء الكليات العلمية والطبية فقط وجاءت لصالح الكليات العلمية عدا مجال الاجتماعية لصالح الكليات الطبية.

وتفسير اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية قد يكون أن ممارسة الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف هي عبارة عن تعليم وتدريب مستمر وندوات ومحاضرات وورش عمل تدريبية في مجالات التعليمية والثقافية والاقتصادية، ولذا جاءت تقديرات الأعضاء من الكليات

النظرية للشراكة فيها بشكل أعلى وأوضح، كما قد يكون بسبب عدم وضوح تطبيقات الشراكة المجتمعية لديهم في المجالات البحثية والبيئية، ولذلك جاءت تقديرات الأعضاء من الكليات العلمية والطبية للشراكة المجتمعية في المجالين البحثي والاجتماعي بشكل أعلى وأوضح. وبالنسبة لتفسير أن الفروق بين الأعضاء من الكليات العلمية والطبية جاءت لصالح الكليات العلمية فقد يكون بسبب أن هناك إدراك أكبر للأعضاء من الكليات العلمية لواقع الشراكة وأن لديهم مبادرات اقتصادية وثقافية أكثر من الأعضاء في الكليات الطبية الذين تميزوا بدورهم في المشاركة الاجتماعية فقط بحكم تركيزهم على أمور صحة أفراد المجتمع وصحة البيئة.

ويمكن تفسير تلك الفروق بشكل مفصل على مستوى المشاركات الخمس على النحو التالي:

– في الشراكة التعليمية قد يكون سبب اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية بالجامعة هو أن طبيعة المقررات التي تقدمها هذه الكليات تخص العلوم الاجتماعية والتربوية وبرامج الدبلوم التربوي واللغة الإنجليزية ودورات التنمية البشرية والمهارات الإنسانية وغيرها، كما أنها عادة ما تركز على مجال التدريب والتعليم المستمر، وهذا يتضح من وجود العديد من البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها هذه الكليات لإعادة تأهيل المعلمين وإمدادهم بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة للالتحاق بمهنة التعليم، ووجود أعداد من المتدربين المعلمين ممن هم على رأس العمل في مختلف المؤسسات المحيطة بالجامعة، ولذلك كان اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية في ملاحظة وتقدير الشراكة التعليمية، وبالرغم من أن الكليات العلمية قد تلامس احتياجات سوق العمل في بعض البرامج التدريبية والمهنية، وخاصة في المهارات المعلوماتية ودورات الحاسب الآلي، إلا أن مدينة الطائف لا يوجد فيها العديد من المصانع والشركات الإنتاجية والإنشائية الكبرى، والتي تجعل الطلب كبير على هذه الدورات التدريبية من أفراد المجتمع، ولذلك فإن مجال الشراكة التعليمية في التخصصات العلمية محدود، كما تنتشر في مدينة الطائف العديد من المعاهد المعلوماتية والحاسب الآلي المجهزة بخبرات ومعامل حديثة ولها سمعة أقوى من الجامعة وبأسعار تنافسية وشهادات معتمدة عالمياً، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية للشراكة التعليمية، ونفس الشيء في الكليات الطبية نجد قلة الطلب على البرامج والدورات التدريبية فيها، إذ تقوم المستشفيات الحكومية أو الهيئات الطبية المتخصصة بعقد دورات وورش تعليمية

وتدريبية فيها على رأس العمل وتمنح شهادات ورخص مزاولة المهنة، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس في الكليات الطبية للشراكة التعليمية.

– وفي الشراكة البحثية قد يكون سبب اتجاه الفروق لصالح الكليات العلمية بالجامعة ثم الطبية، هو أن هذه الكليات أكثر ارتباطاً بالشراكات البحثية وعمليات نقل وتوطين التقنيات الحديثة وخاصة المعلوماتية منها، وكذلك في القيام بدراسات تعالج مشكلات الاستدامة البيئية والصحية، كما أن هناك محاولات وإمكانات كبيرة مع الشركات لتطوير المعرفة ونشرها وتبادلها، ولذلك كان اتجاه الفروق لصالح الكليات العلمية والطبية، وبالرغم من أن الكليات النظرية يوجد فيها أبحاث إلا أن معظمها أكاديمية للترقية وفردية ومدعومة من الجامعة ولا يوجد مبررات لدى الجهات الخارجية لدعمها أو الشراكة فيها خاصة من قبل الشركات، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية للشراكة البحثية.

– أما في المشاركة الثقافية قد يكون سبب اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية بالجامعة، هو أنها تمارس أنشطة ثقافية بشكل أكبر من الكليات (العلمية والطبية)، حيث تعقد العديد من الندوات والمحاضرات وورش العمل لمناقشة القضايا الثقافية في المجتمع بشكل أكثر، وبحكم المتخصصين فيها من المجالات الأدبية والتربوية والشرعية، ولذلك كان اتجاه الفروق الكليات النظرية في ملاحظة وتقدير المشاركة الثقافية، وبالرغم من أن الكليات العلمية والطبية تعقد ورش العمل والندوات والمحاضرات حول طرق الوقاية من الأمراض، وتمارس أدواراً مهمة في التثقيف الصحي وتبني نمط حياة وممارسات صحية سليمة، إلا أنها محدودة وبشكل أقل من الكليات النظرية، إضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات الطبية مشغولين معظم أوقاتهم في المستشفيات بحكم الحاجة الكبيرة إلى تخصصاتهم وأيضاً معظمهم لديهم عيادات خاصة متفرغين لها أو متعاونين معها ولا يوجد الوقت لديهم لمجرد الحضور وليس المشاركة، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس من الكليات العلمية والطبية للمشاركات الثقافية.

– وفي المشاركة الاجتماعية قد يكون سبب اتجاه الفروق لصالح الكليات الطبية ثم العلمية بالجامعة، هو أن هذه الكليات تسعى بشكل أكبر إلى تمكين أفراد المجتمع من محاربة المرض والاندماج في حياة المجتمع وبناء مجتمع قوي وصحي، ويشارك العديد من أطباء الجامعة في المستشفيات الحكومية والخاصة من أجل سد العجز في بعض التخصصات

والقيام ببعض الحملات التطعيمية الموسمية، ونفس الشيء الكليات العلمية أكثر اهتماماً بالتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة وبالتفاعل مع المتغيرات والمستجدات البيئية، ولذلك كان اتجاه الفروق لصالح الكليات الطبية والعلمية في تقدير المشاركة الاجتماعية، وبالرغم من أن تخصصات الكليات النظرية قد تكسب أفراد المجتمع مهارات عملية إلا أن معظم عبارات الأداة (الاستبانة) في هذا المجال ركزت بشكل أكبر على جوانب الصحة العامة وجودة الحياة والبيئة والتنمية المستدامة، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية للمشاركة الاجتماعية.

– أما في المشاركة الاقتصادية قد يكون سبب اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية، أنها تسعى إلى تعريف أفراد المجتمع بالمتغيرات الاقتصادية وللقيام بالمبادرات الريادية، وكيفية استثمار الفرص، وإنشاء المشاريع الصغيرة خاصة في مجال الممارسات والخدمات عصب اقتصاد المعرفة، وتوضيح كيفية استهلاك الأموال والموارد وترشيدها، وكما تعمل هذه الكليات على تنمية القيم والاتجاهات الاقتصادية الإيجابية لدى الأفراد، ولذلك كان اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية في تقدير المشاركة الاقتصادية، وبالرغم من أن الكليات العلمية تقوم بالعديد من البرامج البحثية والمشاركات في الكراسي البحثية التي تهدف إلى تطبيق العديد من الأفكار والخدمات المعلوماتية واستثمارها اقتصادياً من قبل مؤسسات المجتمع الإنتاجية، إلا أنها أفكار محدودة جداً وتكاد تتركز في عمليات تكييف التقنية وكيفية استخدامها، كما أن مجال إنتاجها وتسويقها أيضاً محدود، وهذا قد يفسر قلة ملاحظة وتقدير أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والطبية للمشاركة الاقتصادية في جامعة الطائف.

ولذا فإن اتجاه الفروق لصالح الكليات النظرية يستلزم من إدارة الجامعة مراعاة ذلك عند التخطيط لبرامج الشراكة المجتمعية ومجالاتها، وذلك بالعمل على تطوير البرامج والخطط الدراسية والمقررات التي تقدمها الكليات النظرية لتكون أكثر ارتباطاً بالمجتمع وباحتياجاته المختلفة، وأن تكون التخصصات التي تقدمها الكليات النظرية مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، وإعادة هيكلة أقسام الكليات النظرية لتتماشى مع المتطلبات التطبيقية والتنموية للمجتمع، وكذلك زيادة الشراكة البحثية والبيئية للكليات النظرية والتركيز فيها على كيفية الانغماس أكثر في معالجة مشكلات المجتمع وقضايا التنمية المستدامة، وأن تبادر هذه الكليات النظرية لتنفيذ أبحاث ودراسات بينية تجمع عدة تخصصات من غير المجال الذي تنتمي له،

كالمشاركة البحثية مع الكليات العلمية أو الطبية في دراسة المشكلات والظواهر المجتمعية، وبالنظر في القضايا البيئية والطبية والظواهر العلمية المختلفة من زوايا نظرية ومعرفية، ونفس الشيء بالنسبة للكليات العلمية والطبية بالنظر في الآثار الثقافية والاقتصادية للظواهر الطبيعية والطبية والاهتمام أكثر بالجوانب التعليمية فيها من باب زيادة الثقافة العامة وتحقيق الجدوى الاقتصادية لها والتقليل من آثارها على المجتمع ومؤسساته المختلفة.

وبشكل عام، تكاد تكون الفروق وتفسيراتها حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها في جامعة الطائف بحسب نوع الكلية التي توصلت لها الدراسة الحالية مجالاً خصباً للبحث والدراسة المتعمقة لكل مجال على حده، والتأكد من صحة هذه التفسيرات والخروج ببعض التوصيات والمقترحات التطويرية التي تؤدي إلى معالجة النقص وقلة المشاركات في بعض الكليات وزيادتها في كليات أخرى، وأيضاً مجالاً لتبادل الخبرات فيما بين الكليات المختلفة في الجامعة حول نقاط القوة والضعف لممارسات الشراكة المجتمعية وكيفية التعاون والتكامل والتنسيق فيما بين الكليات النظرية والعلمية والطبية في جامعة الطائف.

٤- لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها والتي قد تعزى لسنوات الخبرة، جاءت نتائج اختبار (ANOVA) كما في الجدول(١٤):

جدول(١٤) قيم "ف" للفروق حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها وفقاً لسنوات الخبرة

م	المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة " ف"	مستوى الدلالة
١	الشراكة التعليمية	بين المجموعات	٦.٥٧٣	٢	٣.٢٨٧	٥.٧٩٢	٠.٠٠٠
		داخل المجموعات	١١٧.٤٥٢	٢٠٧	٠.٥٦٧		
٢	الشراكة البحثية	بين المجموعات	٨.٧٩٣	٢	٤.٣٩٦	٦.٩٨٩	٠.٠٠٠
		داخل المجموعات	١٣٠.٢٠٥	٢٠٧	٠.٦٢٩		
٣	المشاركة الثقافية	بين المجموعات	٠.٢٤٣	٢	٠.١٢١	٠.١٣٦	٠.٣٩٠
		داخل المجموعات	١٨٤.٣٦٠	٢٠٧	٠.٨٩١		
٤	المشاركة الاجتماعية	بين المجموعات	٢.٧٣٥	٢	١.٣٦٨	١.٨١٢	٠.١٦٤
		داخل المجموعات	١٥٦.٢٣٩	٢٠٧	٠.٧٥٥		
٥	المشاركة الاقتصادية	بين المجموعات	١.٥٠٦	٢	٠.٧٥٣	١.٠٦٨	٠.٦٩٤
		داخل المجموعات	١٤٥.٩٠٧	٢٠٧	٠.٧٠٥		
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	بين المجموعات	٦.٥١٦	٢	٣.٢٥٨	٤.٧٠٨	٠.٠١٣
		داخل المجموعات	١٤١.١١٦	٢٠٧	٠.٦٩٢		

*** مستوى الدلالة (٠.٠١) ** مستوى الدلالة (٠.٠٥)**

يتضح من جدول(١٤)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالي الشراكة التعليمية والبحثية تعزى لسنوات الخبرة، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بينهم حول درجة ممارسة مجالات المشاركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قد تعزى لسنوات الخبرة. أي أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف الذين تختلف سنوات الخبرة تختلف ملاحظتهم وتقديراتهم لواقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها التعليمية والبحثية فقط بحسب عدد سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات،

أكثر من ١٠ سنوات)، بمعنى أن متغير سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس له تأثير إحصائي في الفروق الموجودة بين المتوسطات.

وتفسير هذه الفروق في ممارسة الشراكة التعليمية والبحثية قد يكون أنه كلما زادت الخبرة يزداد وعي الأعضاء بواقع الشراكة المجتمعية وخاصة الوعي بممارسة الشراكة التعليمية والبحثية، حيث تزداد قدرة الأعضاء على تقديم الاستشارات وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية والتميز والموضوعية في إجراء البحوث العلمية، كما أنها قد تزداد عمقاً وتنوعاً في الأساليب المستخدمة فيها مع كثرة الممارسات والتكرار لها مع السنوات وطول فترة الممارسة لها بحيث يكون العضو أكثر سيطرة على ممارساتها المختلفة، إضافة إلى أنه مع سنوات الخبرة قد يمارس الأعضاء أدواراً إدارية وقيادية يمكنهم من خلالها الاطلاع على العديد من الشراكات المجتمعية التعليمية والبحثية بل والمشاركة في برامج خدمة المجتمع بشكل أكبر.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات كل من: (العتيبي، ٢٠١٥)، (العيلة، ٢٠١٧)، التي وجدت فروق ذات دلالة إحصائية حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها بين أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات تعزى لسنوات الخبرة ولصالح ١٠ سنوات فأكثر. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: (درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، (القيزاني، ٢٠١٧)، (نصر والقرني، ٢٠١٨)، التي لم تجد فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس حول ممارسة الشراكة المجتمعية ومجالاتها في تلك الجامعات قد تعزى لسنوات الخبرة.

ولتحديد اتجاه الفروق لصالح أي من سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات) في جامعة الطائف، تم استخدام اختبار "شيفيه" (Scheffe)، وجاءت النتائج كما في الجدول (١٥):

جدول(١٥) قيم اختبار شيفيه (Scheffe) لاتجاه الفروق بين المتوسطات وفقاً لسنوات الخبرة

م	المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار (Scheffe)	
						من ٥ إلى ١٠	أكثر من ١٠
١	الشراكة التعليمية	أقل من ٥ سنوات	٦٠	٣.٢٩	٠.٧٠	*٠.١٦٩	*٠.٢٤٥
		٥ إلى ١٠ سنوات	١٢٣	٣.٥٩	٠.٧٦	-	٠.١٨٧
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٣.٦٨	٠.٧٧		-
٢	الشراكة البحثية	أقل من ٥ سنوات	٦٠	٢.٨١	٠.٨٣	*٠.١٧٨	*٠.٢٥٨
		٥ إلى ١٠ سنوات	١٢٣	٣.١٧	٠.٧٣	-	**٠.١٥٩
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٣.٢٠	٠.٨٨		-
	واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف	أقل من ٥ سنوات	٦٠	٣.١١	٠.٧٨	*٠.١٨٧	*٠.٢٧١
		٥ إلى ١٠ سنوات	١٢٣	٣.٤٩	٠.٨٤	-	٠.٢٠٦
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٣.٥٢	٠.٨٢		-

* مستوى الدلالة (٠.٠١) ** مستوى الدلالة (٠.٠٥)

يتضح من جدول(١٥) أن دلالة الفروق عند مستوى (٠.٠١) حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالي الشراكة التعليمية والبحثية كانت بين الأعضاء الذين خدمتهم أقل من ٥ سنوات من جهة، وبين الأعضاء الذين خدمتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات والذين أكثر من ١٠ سنوات من جهة أخرى، وجاءت لصالح الذين خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات ثم من ٥ إلى ١٠ سنوات على التوالي. كما يتضح أن هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) حول درجة ممارسة الشراكة البحثية كانت بين الأعضاء الذين خدمتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات والأعضاء الذين أكثر من ١٠ سنوات، وجاءت لصالح الذين خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات، أي أن الفروق تتضح أكثر بين تقديرات الأعضاء في الشراكة البحثية كل خمس سنوات، بمعنى أنه كلما زادت سنوات الخبرة بمعدل ٥ سنوات تزداد قدرة الأعضاء على تقديم الاستشارات المتخصصة والتميز في الطرح والموضوعية في إجراء البحوث العلمية، وتقديم نتائج بحثية ذات قيمة مضافة وإبداعية.

ولذا فإن اتجاه الفروق لصالح الأعضاء الذين خبراتهم ١٠ سنوات فأكثر يستلزم من إدارة الجامعة النظر بعناية لأعضاء هيئة التدريس من ذوي سنوات الخبرة الطويلة وعدم التفريط فيهم بمجرد بلوغهم ٦٠ عاماً، وإنما التجديد والتعاقد معهم حتى بلوغهم ٧٠ سنة على الأقل، والاستفادة من المرونة التي في لائحة التعليم العالي، وليس وفق لوائح الخدمة المدنية التي لا تفرق بين الوظائف الفكرية والبحثية والوظائف ذات المجهود البدني، خاصة وأن ترتيب ممارسة الشراكة البحثية في جامعة الطائف بحسب الدراسة الميدانية كان أخر مجال في المشاركات مقارنة بالمجالات الأربع للشراكة المجتمعية، وخاصة أن اختبار "شيفيه" أظهر فروق بين سنوات الخبرة من ٥-١٠ سنوات وبين أكثر من ١٠ سنوات، أي أن الفروق تتضح كل خمس سنوات مما يؤكد تفسير الدراسة بالتجديد والتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس حتى بلوغهم ٧٠ سنة، وذلك لكي تستفيد الجامعة من خبراتهم في الارتقاء بالشراكة البحثية، والجامعة بهذه الشراكة البحثية تتوافق مع التوجهات المعاصرة اليوم للجامعات العالمية في مجال نقل وتوطين التقنية وعمليات البحث والتطوير والابتكار ودورها في الاقتصاد المعرفي.

ملخص نتائج الدراسة:

١. واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف متوسطة (٣.٣٥) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وترتيب مجالاتها تنازلياً: الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية.

٢. مجالات الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف تمارس بدرجة متوسطة، عدا المشاركة الثقافية كانت بدرجة عالية (٣.٦٦)، والشراكة التعليمية قريب جداً من عالية (٣.٤٠).

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها البحثية والثقافية والاقتصادية تعزى للجنس ولصالح الذكور، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بينهم حول درجة ممارسة مجالي الشراكة التعليمية والاجتماعية والتي قد تعزى للجنس.

٤. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها والتي قد تعزى للدرجة العلمية.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها تعزى لنوع الكلية، وجاءت الفروق حول الشراكة التعليمية والثقافية والاقتصادية لصالح النظرية، أما حول الشراكة البحثية جاءت لصالح العلمية، وفي المشاركة الاجتماعية لصالح الطبية.

٦. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة الشراكة التعليمية والبحثية تعزى لسنوات الخبرة بين الأعضاء الذين خدمتهم أقل من ٥ سنوات من جهة، وبين الأعضاء الذين خدمتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات والذين أكثر من ١٠ سنوات من جهة أخرى لصالح أكثر من ١٠ سنوات ثم من ٥ إلى ١٠ سنوات، وكان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) حول درجة ممارسة الشراكة البحثية بين الأعضاء الذين خدمتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات والأعضاء الذين خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات لصالح الذين خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات. بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بينهم حول درجة ممارسة مجالات المشاركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قد تعزى لسنوات الخبرة.

توصيات ومقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- **تفعيل ممارسة الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف بجميع مجالاتها، مع التركيز على المجالات الأقل ممارسة وهي: البحثية، الاجتماعية، الاقتصادية. وذلك بأن تسعى الجامعة إلى توثيق التعاون والتكامل مع مؤسسات المجتمع المختلفة وفق نهج استراتيجي قائم على تحليل بيئي للعوامل الداخلية والخارجية، وعقد اتفاقيات محددة وواضحة وملزمة مع هذه المؤسسات تضمن توحيد الرؤى والأهداف وتحقق المنافع المتبادلة بينهم.**
- **تفعيل الشراكة البحثية في جامعة الطائف بالدخول في شراكات بحثية لتنفيذ الأبحاث البينية (متداخلة التخصصات)، وبناء شراكة فاعلة مع مراكز البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية، والتركيز على الشراكة في الأبحاث والأفكار والتطبيقات العلمية لها وتحويلها إلى سلع وخدمات ذات قيمة مضافة، والحرص على تطبيق نتائج الأبحاث وتقييم جدواها ومواءمتها وتطويرها باستمرار وفقاً لمستجدات البحث وطبيعة المتغيرات، وإنشاء صناديق مالية لدعم**

هذا التوجه الاستثماري وزيادة عدد الكراسي البحثية وتفعيل جدواها الاقتصادية، وتفعيل قواعد المعلومات لمراكز البحث العلمي داخلها وخارجها وجعلها مراكز فعالة لتوليد المعرفة والإعلان عن إمكاناتها المعرفية ونشرها وتبادلها.

- **تفعيل المشاركة الاقتصادية لجامعة الطائف من خلال المنافسة للدخول كشريك ممول أو موظِّف ومستثمر في المشاريع والفعاليات الاقتصادية للمجتمع، مع زيادة التركيز على الجوانب التدريبية وإعادة تأهيل القوى العاملة وغير العاملة وإكسابها المهارات والخبرات الحديثة والمتجددة باستمرار والتي تحتاجها المؤسسات الإنتاجية ويطلبها سوق العمل عموماً ومواكبة برامجها ومقرراتها لهذه الاحتياجات والمتطلبات والمستجدات المختلفة.**
- **تفعيل المشاركة الاجتماعية في جامعة الطائف بالتركيز على دراسات ترصد احتياجات ومشاكل المجتمع المحلي كالفقر والجريمة والتطرف، ووضع حلول لتحديات الاستدامة البيئية في مواضيع النظافة والمخلفات والطاقة والتلوث والمياه والزراعة العضوية، والمشاركة بقوة في المجالس البلدية لمحافظة الطائف والمراكز التابعة لها وزيادة مشاركة فئات المجتمع في المجالس الأكاديمية (مجلس الجامعة والكليات والعمادات والأقسام العلمية والمراكز البحثية)، وزيادة فرص التطوع الطلابي لدعم مشاريع المجتمع وتقديم خدمات متنوعة ومتميزة لأفراده وفي كافة المجالات، ودعم المؤسسات والجمعيات الخيرية.**
- **تفعيل خدمات الجامعة وشراكاتها التعليمية من خلال التركيز بقوة على الالتزام بمعايير ضمان الجودة في العملية التعليمية والدخول في عمليات توأمة عالمية لكلياتها وأقسامها العلمية والبرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها بما ينعكس على جودة مخرجاتها التعليمية، مع زيادة الاهتمام بالبنية التحتية للعملية التعليمية في الجامعة، والتركيز على تفعيل عمليات التعليم الإلكتروني، مع إتاحة الفرص التعليمية والقبول الجامعي فيها بشكل أكبر لمن لديهم مشاركات مجتمعية وتطوعية أو لديهم إنجازات ومهارات عملية ملموسة.**
- **تفعيل المشاركة الثقافية في جامعة الطائف من خلال تكثيف عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل لتوعية أفراد المجتمع بأهداف الجامعة وأنشطتها، وعن مفاهيم الشراكة المجتمعية ومجالات تطبيقها والمعوقات التي تواجهها، وتحديد أدوار أفراد المجتمع ومؤسساته في تلك الشراكات وكيفية تفعيلها، مع زيادة التركيز على استغلال المؤسسات**

الإعلامية والقنوات المعلوماتية للتعريف بأنشطة وممارسات الشراكة المجتمعية في الجامعة والترويج لها، وفتح قنوات تواصل فعالة وحوار بناء حول المواطنة النشطة والفعالة وعن مواكبة المجتمع للمتغيرات العالمية ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

- **وأخيراً، توصي الدراسة بالتركيز على مشاركة وتمكين المرأة وعضوات هيئة التدريس في ممارسة الشراكة المجتمعية بكافة مجالاتها، والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس البحثية وتمديد خدماتهم خاصة المتميزين منهم حتى بعد سن التقاعد وبغض النظر عن درجاتهم العلمية، مع الاستمرار في إعادة هيكلة برامج وخطط ومقررات الكليات والأقسام العلمية والتأكد من مواءمتها لاحتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومتطلبات الاقتصاد المعرفي.**

المراجع

أبو عز، عيد رجب؛ عيسى، سامي عبد الحميد (٢٠١٨). استراتيجية مقترحة للمشاركة المجتمعية في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ بالجامعات السعودية. **مجلة العلوم التربوية، ٣(٤)**، معهد الدراسات العربية، جامعة القاهرة، ٢٧-٥٢.

الأحمد، هند محمد (٢٠١٦). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. **مجلة العلوم التربوية، ١(٤)**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٤٢٩-٥١٤.

الثنيان، سلطان ثنيان (٢٠٠٨). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

جامعة الطائف (٢٠١٨). **الوثيقة الأساسية للخطة الاستراتيجية لجامعة الطائف (٢٠١٨ – ٢٠٢٢).** الإصدار ٣.١، إدارة التخطيط الاستراتيجي والمعلومات، وكالة الجامعة للتخطيط والتنمية وخدمة المجتمع، جامعة الطائف، السعودية.

جمعة، السيد علي (٢٠١٢). الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي. **مجلة كلية التربية بجامعة السويس، ٥(٦)**، جامعة قناة السويس، مصر، ١-٣٠.

الجهني، رانيه خالد (٢٠١٨). تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومنظمات المجتمع المحلي لتنمية رأس المال البشري "دراسة تطبيقية على كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى". **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الحماد، مي محمد (٢٠١٧). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. **مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠**، خلال الفترة ١١-١٢ يناير، جامعة القصيم، ١٩٧-٢٢٨.

الخليفة، عبد العزيز علي (٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. **مجلة رسالة التربية وعلم النفس، ١(٤٦)**، ٩٧-١٢٣.

درادكة، أمجد محمود؛ ومعايعة، عادل سالم (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ٧(١٥)**، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، اليمن، ٩٧-١٢٣.

الدريج، محمد (٢٠٠٨). **الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم**. عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع.

الزعبوط، سمية عيد (٢٠١٨). تقييم واقع دور الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية. **مجلة طريق العلوم التربوية والاجتماعية، ٥(٦)**، ٥٨٣-٦٠٧. Route Educational & Social Science Journal, ٥(٦), Hatay/Turkey, **متاح عبر الرابط** http://www.ressjournal.com/Anasayfa.aspx

سرحان، ياسر عبدالله (٢٠١٤). **المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة**. المجلد ١، الجزء (٢)، الرياض، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث.

السلطان، فهد سلطان (٢٠٠٨). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. **مجلة دراسات تربوية واجتماعية، الأردن، ١٤(٢)**، جامعة حلوان، ٢٣٩-٢٦٦.

السلمي، فاطمة عايض (٢٠١٧). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠**، خلال الفترة ١١-١٢ يناير، جامعة القصيم، ٨٤٨-٨٨٩.

سليم، محمد الأصمعي (٢٠٠٥). **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

الشاعري، علي محمد؛ حميد العلواني؛ رائد شالواله؛ سهيل وهيب؛ الطاهر أزهر؛ محمد يوسف (٢٠١٧). المهمة الثالثة للجامعات ودورها في تعزيز رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية. **مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠**، خلال الفترة ١١-١٢ يناير، جامعة القصيم، ٧١٢-٧٤٣.

الشمري، عيادة عبد الله (٢٠١٦). علاقة جامعة حائل بالمجتمع في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٥(٦)**، الجمعية الأردنية لعلم النفس، الأردن، ١-١٨.

الضبياني، عامر محمد؛ العنسي، عبد الرحمن؛ شداد، يوسف (٢٠١٨). دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مجلة العلوم الإنسانية، ١٨(٥٠) ج١**، جامعة محمد خيضرة بسكرة، الجزائر، ١١٧-١٣٧.

عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٨). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. **مجلة البحث الإجرائي في التربية وعلم النفس، ١(٤)**، اتحاد الجامعات العربية، ١-٢٤.

العتيبي، منصور نايف (٢٠١٥). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة. **مجلة جامعة القصيم للعلوم التربوية والنفسية، ٨(٣)**، القصيم، السعودية، ٢٦٠-٢٩٢.

العيلة، حسين شعبان (٢٠١٧). واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر، غزة.

القاسم، ليلى حمد؛ النويصر، أسماء عبد العزيز (٢٠١٨). الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية. **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ١٠(٣٩)**، جامعة بابل، العراق، ٢٥٠-٢٦٦.

القحطاني، منصور عوض (٢٠٠٨). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات. **مجلة حولية كلية المعلمين بأبها، ١(١٣)**، أبها، السعودية، ١١-٤٢.

القيزاني، عمر فرج (٢٠١٧). دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة الخمس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها. **المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، طرابلس**، خلال الفترة ٢٥-٢٧ ديسمبر (ECIDIKO)، ١-٢٨. **متاح عبر الرابط** (Ecidiko.elmergib.edu.ly)

نصر، محمد يوسف؛ القرني، عبدالله عالي (٢٠١٨). تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠. **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢(١٧٨)**، ٦٩٥-٧٤٤.

وزارة التعليم العالي (٢٠١٤). **الوظيفة الثالثة للجامعات**. كتيب ورشة عمل بعنوان "تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية"، خلال ٩-١٠ فبراير، الإدارة العامة للتخطيط، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الرياض. **متاح عبر الرابط** (mohe.sa).

هللو، إسلام عصام (٢٠١٣). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

References

Almannie, M. (٢٠١٥). Proposed Model for Innovation of Community Colleges to Meet Labor Market Needs in Saudi Arabia. **Journal of Education and Practice, ٦(٢٠),** ٤٢-٥١.

Barnes, J.; Altimare, E.; Farrell, P.; Brown, R.; Burnett III, C.; Gamble, LD.; Davis, J. (٢٠٠٩). Creating and Sustaining Authentic Partnerships with Community in a Systemic Model. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement, ١٣(٤),** ١٥-٢٩.

Bhagwan, R. (٢٠١٧). Towards a conceptual understanding of community engagement in higher education in South Africa. **Perspectives in Education, ٣٥(١),** ١٧١-١٨٥.

Bowers, A. (٢٠١٧). University–Community Partnership Models: Employing Organizational Management Theories of Paradox and Strategic Contradiction. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement, ٢١(٢),** ٣٧-٦٤.

Butin, D.; Seider, S. (٢٠١٢). The engaged campus: Majors, minors, and certificates as the new community engagement. (Eds.), New York: **Retrieved from:** https://doi.org/١٠.١٠٥٧/٩٧٨١١٣٧١١٣٢٨٣

Carnegie, Community Engagement Classification (٢٠٠٦). **Retrieved from:** https://compact.org/initiatives/carnegie-community-engagement-classification

Chambers, T.; Gopaul, B. (٢٠٠٨). Decoding the Public Good of Higher Education. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement, ١٢(٤),** ٥٩-٩١.

Curaj, A.; Scott, P.; Vlasceanu, L.; Wilson, L. (٢٠١٢). **European Higher education at the crossroads:** Between the Bologna Process and National Reforms. (Eds.), New York: Springer Science, Dordrecht Heidelberg. DOI ١٠.١٠٠٧/٩٧٨-٩٤-٠٠٧-٣٩٣٧-٦.

Dubb, S.; McKinley, S.; Howard, T. (٢٠١٣). The anchor dashboard: Aligning institutional practice to meet low-income community needs. **Retrieved from:** https://democracycollaborative.org/content/anchor-dashboard-aligning-institutional

Kania, J.; Kramer, M. (٢٠١١). Collective impact. **Stanford Social Innovation Review, ٩(١),** ٣٦٤١. Retrieved from: https://ssir.org/articles/entry/collective_impact

Sladek, E. (٢٠١٧). **Higher Education's Anchor Mission: Measuring Place-Based Engagement.** The Anchor Dashboard Learning Cohort, Democracy Collaborative. Retrieved from: https://democracycollaborative.org/.

Smith, J.; Pelco, L.; Rooke, A. (٢٠١٧). The Emerging Role of Universities in Collective Impact Initiatives for Community Benefit. **Metropolitan Universities journal: Collective Impact Strategies, ٢٨(٤),** ٩-٣١.

Turner, S.; Merchant, M.; Kania, J.; Martin, E. (٢٠١٢). **Understanding the Value of Backbone Organizations in Collective Impact**: Part (١-٤). Retrieved from: https://ssir.org/articles/entry/understanding_the_value_of_backbone_organizations_in_collective_impact_١